مجلة العميد

Journal Homepage: https://alameed.alameedcenter.iq/
ISSN: 2227-0345 (Print) ISSN 2311-9152 (Online)

منهج أبي علي الفارسيّ (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ) في كتابه (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات)

أحمد هادي زيدان[١]

١ –المديرية العامة للتربية / محافظة بابل، العراق؛ ahmedalassly@gmail.com
دكتوراه لغة عربية / مدرس

تاريخ الاستلام:
١٥/ ٣/ ٢٠٢١

تاريخ القبول:
٧/ ٧/ ٢٠٢١

تاريخ النشر:
٣٠/ ٦/ ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:
أبو علي الفارسيّ، المسائل المشكلة، البغداديات، اللغة.

السنة(١٢)–المجلد (١٢)
العدد (٤٦)
ذو الحجة ١٤٤٤هـ
حزيران ٢٠٢٣ م

DOI:
10.55568/amd.v12i46.165-198

CC BY NC

ملخص البحث:

تضمَّنَ هذا البحثُ دراسةً لكتابٍ مِنْ كُتُبِ اللغةِ التي لم يَنلْ حظَّهُ مِنَ الاهتمامِ والعنايةِ، على الرغمِ مِنْ كونِ صاحبِهِ عَلَمًا مِنْ أعلامِ الفكر اللغويّ العربيّ في القرنِ الرابعِ الهجريّ، ذلكَ هُوَ كتابُ (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات)، وصاحِبُهُ هُوَ الحَسَنُ بنُ أحمدَ بنِ عَبْدِ الغفّار الفَسَويّ المعروفُ بأبي عَلِي الفارسيّ النحويّ (ت ٣٧٧ هـ)؛ إذْ وُسِمَ البحثُ بعنوانِ (منهج أبي علي الفارسيّ في كتاب المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات)، واقْتَضَتْ فِقْراتُهُ التوقّفَ عَنْدَ أبرزِ السِّماتِ التي انمازَ بها هذا الكِتابُ، وشكّلتْ ملامِحَهُ وطريقةَ مؤلِّفِهِ فيهِ؛ فَسُلِّطَ الضَّوءُ أولًا على حياةِ أبي علي الفارسيّ مِنْ حيثُ الولادةُ، والنشأةُ، والمشايخُ، والمؤلّفاتُ، وغيرُها مِنْ الجوانبِ التي عُرِفَ بِها الرَّجُلُ، وثانيًا على كِتابِهِ (المسائل المشكلة)؛ إذْ وصِفَ الكِتابُ شَكلًا وما يتعلّقُ بِهِ مِنْ عددِ الصفحاتِ، وطبعاتِهِ وتحقيقاتِهِ، وما إلى ذلكَ مِمّا انْطوتْ عليهِ أطواؤهُ .

أمّا ثالِثًا فكانَ المحورُ فيه هُوَ (منهجَ) أبي علي في الكِتابِ، وكانَتْ مادتُهُ هِيَ (المصادر)، فَقَدْ كانَ المرجعياتِ التي استندَ إليها الفارسيّ في تأليفِ كتابِهِ؛ فبُيّنَ في هذا (المحور) الأسلوبُ الذي سَلَكَهُ صاحِبُهُ

Abu Ali Al-Farsi Methodology,288-377 AH, In his Al-Musaal AL-Mushakala, Al-Baghdadiyat

Ahmed Hadi Zaidan[1]

1-General Education Directorate of Babylon, Iraq; ahmedalassly@gmail.com
PhD in Arabic language / lecturer

Received:
15/3/2021
Accepted:
7/7/2021
Published:
30/6/2023

Keywords:
Abu Ali Al-Farsi, Al-Mu`saal AL-Mushakala, Al-Baghdadiyat, language.

Al-Ameed Journal
Year(**12**)-Volume(**12**) Issue (**46**)
Dhu al-Hijjah 1444 AH
June 2023 AD

DOI:
10.55568/amd.v12i46.165-198

Abstract

This research included the study of the book, Al-Mu`saal AL-Mushakala, known as Al-Baghdadiya, that does not receive enough attention and care, although its author was one of the most famous figures in the Arabic linguistic field in the fourth century AH; AL-Hssan Bin Ahmad Bin Abid Al-Ghaffar Al-Fasawi, known as Abu Ali Al-Farsi, the Grammarian (d. 377 AH). The research was titled (The Methods of Abu Ali Al-Farsi in Al-Mu`saal AL-Mushakala Known as Al-Baghdadiyat. The research focused on the most three essential features of this book and the approaches used in it. First, it tackles the biography of the author; birth, life, writings and other aspects of Abu Ali Al-Farsi's life. Second, it is concerned with describing the form and the number of pages, its editions, investigations, etc. The third part falls on the method of Abu Ali in the book and its material; the sources and references, on which the author relied in writing his book. In this part, the author explains the method he used to collect the parts of his book and how he reverted into a variety of different kinds of resources to write it. The resources varied in its kinds; Qur'anic verses, verses of poetry and proverbs, and verses of the Prophet.

At the end of the research, the author explained some separated issues that were scattered among the details of the book used to form some of the features of the methodology that Abu Ali adopted in presenting the ma-

terial of his book. These issues were from the method of his questioning, such ashypothetical questions and the abundance of explanations. The author had his style of dealing with these titles. Even if his style was not considered a method, it would be a special way of dealing with the issues in question.

The research was concluded with the most important findings of the study, Al-Mu`saal AL-Mushakala Known as Al-Baghdadiyat and its author's approach with a list of the sources and references.

في جَمْعِ لَبِناتِ مؤلَّفِهِ، وإقامةِ أساسِ بنائِهِ، إذْ تنوّعتْ تلك المصادرُ فكانَتْ تِباعًا بين آياتٍ قُرآنيّة، وأبياتِ الشِّعر والأرجازِ، والأمثالِ والأقوالِ، والأحاديثِ النبويّة.

وعُرِّجَ بعدَ ذلكَ في هذا البَحثِ على علاقة أبي علي الفارسيّ بأعلامِ اللغةِ والنحو، إذ ذَكَرْتُ طريقتَهُ في الأخذِ مِنْ هذا العَلَمِ أو ذاكَ، ومقدارَ ما أخَذَ مِنْ كُلِّ واحدٍ مِنهم؛ وقد وضَّح ذلكَ بالنِّسَبِ والأرقامِ.

ولمّا كانَتْ مسألتا (السماع) و (القياس) مِنَ المسائلِ التي أولاهُما أبو علي في مسائلِهِ (المشكلة) عنايةَ خاصّةً؛ فقد عَقَدْتُ عنوانينِ لكُلّ واحدةٍ مِنهما معرِّفًا بحدَّيهما، وبـ (المنهج) الذي التزَمَهُ الفارسيّ في اعتمادِهما والتعويلِ عليهما؛ لِكونِهما أصلينِ مِنْ أصولِ جَمعِ اللغةِ، والتقعيدِ لَها.

ثُمَّ تَطرَّقْتُ في آخر البحثِ إلى مسائلَ مُتفرّقةٍ تناثَرتْ بينَ تفاصيلِ الكتابِ، وشكَّلتْ بعضًا مِنْ ملامِحِ المنهجِ الذي انْتَهَجَهُ أبو علي في عَرْضِ مادةِ كتابِهِ، وكانَتْ تلك المسائلُ مِنْ مثل استعمالِهِ لـ (أسلوب الفَنْقلة)، و(طرح الأسئلة المفترضة)، و(كثرة التعليلات)، فقد كانَ للرجُلِ أسلوبُهُ الخاصُ في التعامُلِ مَعَ تلكَ العنواناتِ، وأسلوبُهُ ذلكَ إذا لم يَكُنْ (منهجًا) مِنْ مناهجِ (مسائلِهِ المشكلة)، فَهُوَ، على الأقلّ، طريقةٌ خاصّةٌ في التعاطي مَعَ تلك المسائل .

واخْتَتَمْتُ البَحثَ بأهمِّ النتائجِ التي خَلُصَتْ إليها دراسة (المسائل المشكلة المعروفة بالبغدايات)، و(منهج) صاحِبِهِ فيه، ثُمَّ بقائمة المصادرِ والمراجِعِ التي رَجَعْتُ إليها، واعْتَمَدْتُ مادّتَها في إنجازِ فِقْراتِ هذهِ الصفحاتِ.

أولًا: أبو علي الفارسيّ – اسمُهُ ونشأتُهُ

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن سليمان الفَسَويّ النحويّ[١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩]، المشهور في العالم اسمُهُ، والمعروف أصلُهُ و رسمُهُ، أوحد زمانِهِ في علم العربية، ومن أكابر أئمة النحويين، عَلَتْ منزلتُهُ بينهم حتّى فَضَّلَهُ قومٌ مِنْ تلامذتِهِ على المُبرِّدِ. قال فيه أبو طالب العَبْديّ: ما كان بينَ سيبويهَ و أبي علي أفْضَلُ منهُ.

ولد أبو علي في مدينة (فسا)، من مدن بلاد فارس[١٠] * سنة (٢٨٨ هـ)، و تجوّلَ في كثير من البلدان، فقدم إلى بغداد واستوطنها (٣٠٧ هـ)، و رَحَلَ إلى الموصل سنة (٣٣٧ هـ)، وفيها لَقِيَ ابنَ جِنّي، ثم رَحَلَ إلى حلب سنةَ (٣٤١ هـ)، وأقام بها مدةً عند سيف الدولة، ثم عاد إلى فارس وصحب عضد الدولة البويهيّ، وتقدَّمَ عندَهُ، وعَلَتْ منزلتُهُ، وعنهُ أخَذَ عَضُدُ الدولةِ النّحوَ قال فيه: أنا غلام أبي علي النحويّ الفَسَويّ في النحو. ولَهُ صَنَّفَ أبو علي كتاب (الإيضاح) في النحو، فلمّا حَمَلَهُ إليهِ استقصره عضد الدولة، وقال لَهُ: ما زدتَ على ما أعرف شيئًا، وإنّما يَصْلُحُ للصبيانِ، فَمَضى أبو علي وصنَّفَ كتابَ (التكملة)، و حَمَلَها إليه، فَلَمّا وَقَفَ عليها عَضُدُ الدولةِ قال: غَضَبَ الشيخُ، وجاءَ بما لا نفهمُهُ نَحْنُ ولا هُوَ. ثُمّ رَحَلَ أبو عليّ إلى بغدادَ، واسْتَقَرّ فيها إلى أنْ وافَتْهُ منيّتُهُ سنةَ (٣٧٧ هـ)، وقَدْ جاوزَ التسعينَ مِنْ عُمُرِهِ.

---

١ البغدادي، الخطيب. تاريخ بغداد. تحقيق معروف، بشار عواد ط١ (بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ٢٠٠٢م)، الجزء السابع ٢٨٥.
٢ الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، سير اعلام النبلاء، تحقيق. عبد الحليم، محمد بن عبادي، ط١ (القاهرة: مكتبة الصفا، ٢٠٠٣م)، الجزء السادس عشر ٣٧٩.
٣ الأنباري، أبو البركات. نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء. تحقيق السامرائي، إبراهيم ط٣ (الزرقاء – الاردن: مكتبة المنار، ١٩٨٥م)، ٢٣٢.
٤ القفطيّ، أبو الحسن. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق إبراهيم. محمد أبو الفضل ط١ (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢م)، الجزء الأول ٣٠٨.
٥ الحموي، ياقوت. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء)تحقيق عباس، إحسان. ط١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م)، الجزء السابع ٢٣٢.
٦ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق عباس، إحسان. ط١ (بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م)، الجزء الثاني ٨٠.
٧ اليمانيّ، عبد الباقي بن عبد المجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. تحقيق دياب، عبد المجيد. ط١ (الرياض: شركة الطباعة العربية، ١٩٨٦م)، ٨٣.
٨ السيوطي، جلال الدين، بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق إبراهيم، محمد أبو الفضل (لبنان: المكتبة العصرية، د.ت) الجزء الأول ٤٩٦.
٩ الزركلي، خير الدين. الأعلام، ط١٥ (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م)، الجزء الثاني ١٧٩.
١٠ الحموي، ياقوت. معجم البلدان، د.ط. (بيروت: دار الفكر، د.ت) الجزء الرابع ٢٦٠.
* بينها و بين شيراز أربع مراحل

شُيوخُهُ:

أخذ أبو علي عَنْ ثُلَّةٍ مِنْ عُلماء زمانِهِ، أشهرهم:

أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ)، وأبو الحسن علي بن سلمان الأخفش الأصغر (ت ٣١٥ هـ)، وأبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦ هـ)، وأبو بكر بن الخيّاط (ت ٣٢٠ هـ)، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، وأبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، وابو بكر مبرمان (ت ٣٢٥هـ).

وبرع له تلاميذ مبرزون، وكان مِنْ أشهرِهم:

أبو الفح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، وأبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ(ت ٣٩٣هـ)، أبو طالب العبدي (ت ٤٠٦ هـ)، وأبو عبد الله محمد بن عثمان بن بلبل (ت ٤١٠ هـ)، وعلي بن عبد الله السمسمي (ت ٤١٥هـ)، و أبو الحسن علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠هـ)، وأبو علي المرزوقي (ت ٤٢١ هـ)، و ابن اخته أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسيّ النحويّ (ت ٤٢١ هـ)، وغيرهم.

وقد عاصَرَ أبو علي نخبةً من العلماء المشهورين، كان مِنْ أبرزهم:

أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، وأبو سعيد السرافيّ (ت ٣٦٨ هـ)، و ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، وأبو الحسن علي بن عيسى الرُّمانيّ (ت ٣٨٤ هـ).

أما ما ترك الفارسي مِنْ آثارٍ فقد خَلَّفَ إرثًا كبيرًا وتراثًا ضَخْمًا، ومصنفاتٍ جَمَّةً تركت أثرًا واضِحًا في مسار الدرس اللغويّ العربيّ، و من بينِ ذلكَ الإرث ما هو مفقودٌ حتّى الآن، وما هو موجود، فَمِنْ بين تلك الآثارِ:

١. أبيات المعاني.
٢. الإغفال أو (المسائل المُصلَحة من كتاب أبي إسحاق الزجّاج).
٣. الأهوازيات.
٤. الإيضاح العَضُديّ.
٥. التذكرة.

٦. التعليقة على كتاب سيبويه.

٧. التكملة.

٨. الحُجّة في القراءات السَّبع.

٩. العوامل المائة.

١٠. كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب).

١١. المسائل البَصْريات.

١٢. المسائل الحلبيّات.

١٣. المسائل الدمشقية.

١٤. المسائل الذهبيات.

١٥. المسائل الشيرازيات.

١٦. المسائل القصرية.

١٧. المسائل العسكريات في النحو العربيّ.

١٨. المسائل العَضُديات.

١٩. المسائل المجلسيات.

٢٠. المسائل الكرمانية.

٢١. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، وهو ما سيكونُ مدار الحديث في هذا البحث.

٢٢. المسائل المنثورة.

٢٣- المقصور والممدود.

٢٤- نقض الهاذور(وهو رد على ابن خالويه في رَدِّهِ على الإغفال الذي قيل: إنه سمّاهُ بالهاذور).

أما عن قرض أبي علي الفارسي للشعر فيَروي لنا تلميذُهُ ابن جني قائلًا: " لم أسمع لأبي علي شعرًا قَطُّ إلى أن دخل عليه في بعض الأيام رجلٌ من الشعراء، فجرى ذكرُ الشِّعْرِ، فقال أبو علي: إنّي لأَغْبِطُكم على قَوْلِ الشِّعرِ، فإنّ خاطري لا يواتيني على قولِهِ، مع تَحَقُّقي للعُلوم التي هي مِنْ مواردِهِ. فقالَ لَهُ ذلك الرَّجُل: فما قُلْتَ قَطُّ شيئًا منه البتة ؟ فقال: ما أعْهَدُ لي شعرًا إلّا ثلاثة أبيات قلتُها في

الشيب، وهي قولي (الوافر):

خَضَبْتُ الشَّيْبَ لَمّا كانَ عَيْبًا ... وخَضْبُ الشَّيبِ أولى أن يُعابا
ولَمْ أَخْضِبْ مخافَةَ هَجْرِ خِلٍّ ... ولا عَيْبًا خَشِيتُ ولا عِتابا
ولَكِنَّ المَشِيبَ بَدا ذَميمًا ... فَصَيَّرْتُ الخِضابَ لَهُ عِقابا

فاسْتَحْسناها وكتبناها عنه"[١١]، والنصّ الذي نُقِلَ عَنْ أبي علي، وإنْ كانَ ينفي عَنهُ قَرضَ الشعر ونظمَهُ، فإنّهُ يُفصِحُ عَنْ مكانةِ الشعر عِندَ أبي علي إلى الحدّ الذي يجعلُهُ يغبطُ مَنْ يقولُهُ، ويتمنّى لو يُواتيه خاطِرُهُ على نَظْمِهِ.

ثانيا: كتاب المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات:

١ – نظرة عامة

يقع كتاب (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) لأبي علي الفارسيّ النحويّ في مُجَلَّدٍ واحد ضخم، ضمَّ بين دفتيه سبعمئة وعشر صفحات، ابتداء من صفحة العنوان حتى آخر صفحة من جدول الصواب والخطأ الذي صنعه محقق هذا الكتاب، والكتاب محقق ثلاثة تحقيقات، منها: تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة الذي نال به درجه الماجستير من جامعة عين شمس بمصرَ، و الثاني تحقيق الآنسة رفاه طرقجي، وقد نالت به أيضًا درجة الماجستير من جامعة دمشق، والتحقيقان مكتوبان بالآلة الكاتبة[١٢]، وللاسف الشديد أنني لم أحصل على هذين التحقيقين، أما التحقيقُ الثالثُ – وهو ما كان التعويل عليه – فقد كان للباحث الأستاذ صلاح الدين عبد الله السنگاوي، والكتاب صدر في العراق عن وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية – إحياء التراث الإسلامي، وقامت مطبعة العاني ببغداد بطباعته، وهذا التحقيق الأخير في الأصل رسالة لنيل درجة الدبلوم العالي في المخطوطات وتحقيق النصوص، تحت إشراف الأستاذين الدكتورين عدنان محمد سلمان وهادي نهر، وقد تضمَّنَ هذا الكتاب قسمين: الأوّل منهما الدراسة التي احتوت ثلاثة فصول و خاتمة؛ إذ رَصَدَ هذا القسم بعض الجوانب التي تتعلق بأبي علي الفارسي، و بكتابه، مدار البحث، أمّا القسم الثاني من الكتاب

١١ الحموي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء) الجزء الثاني ٨١٧–٨١٨.
١٢ الفارسي، أبو علي. المسائل العسكريات لأبي علي الفارسيّ. تحقيق عمايرة، إسماعيل احمد و مراجعة الموسى، نهاد (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٨١م)، ٢٦٦.

فقد تضمن النَّصَّ المُحَقَّق، مُردفًا بفهارس الكتاب، و بجدول للصَّواب والخطأ الواقع في الكتاب.

٢- منهج أبي علي الفارسي في كتاب (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات)

كلمة لابُدَّ منها:

يَحارُ المرءُ عندما يقفُ عند عَلَمٍ مُبرَّزٍ وطَوْد شامِخٍ مِنْ أمثال أبي علي الفارسي، ويزدادُ حيرةً عندما يَقِفُ عند أَثَرٍ مُهِمٍّ وجَليلٍ مِنْ آثارِهِ، و سِفْرٍ خالِدٍ مِنْ أسفارِ العربية، ذلك هُوَ كِتابُ (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات)؛ فالكتاب – بِحَقٍّ- موسوعة علمية، وثروة معرفية، وكَنْز لغويّ ثمين يَقِفُ الشَّخْص إزاءه بإجلال وإعظام، مُكْبِرًا شأنَ صاحبِهِ، ومُبَجِّلًا الثقافة التي أنتجت هذا العَقْلَ الوقَّادَ والذهن النافذَ.

بين يدي كتاب (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات)

ضَمَّ كتاب أبي علي الفارسي بين دفتيه إحدى و ثمانين مسألة مختلفة، توزعت على إحدى و ثلاثين مسألة نحويةً، و إحدى وعشرين مسألة صرفية، و المسائل اللغوية أربع مسائل، والتي تبدأ ببيتٍ أو بأبياتٍ شعرية يتحدث فيها أبو علي عَنِ الإعراب بَلَغَتْ ثلاثَ عَشْرَةَ مسألة، والمسائل التي تبدأ بأية أو آيات قرآنية، ثم يتحدَّثُ الفارسيُّ عَنْ إعرابها أو تفسيرها كانت اثنتي عشرةَ مسألةً، في حين دوَّنَ أبو علي بابًا واسِعًا لـ (ما)، وعقد هذا الباب تحت عنوان (هذا باب وجوه ما)[١٣].

ولم يختلفْ كتابُ (البغداديات) عَنْ سائرِ الكُتُبِ والمُصَنَّفاتِ اللغويّة والنحويّة التي سادَتْ وانتشرَتْ في عَصْرِ أبي علي وقبلَ عَصْرِهِ أيضًا، والتي بعد عصرِهِ بزمنٍ ليس بالقليلِ؛ فالكتاب خالٍ مِنَ المقدمة التي هي بمقام الباب مِنَ البيتِ؛ إذْ منها يَلِجُ قاريءُ الكتابِ الى نَصِّ الكتاب، ويَنفذُ إلى ما أراد مؤلفُهُ أنْ يقولَهُ فيه؛ فأبو علي لم يُفْرِدْ أسْطُرًا مِنْ أوّلِ كتابِهِ ليُعرِّفَ القارئَ بموضوع كتابِهِ، أو السَّببِ الذي دعاهُ إلى نَظْمِ حروفِهِ وتأليف عبارتِهِ، وإنما يَفْتَتِحُ تأليفَهُ بأوّلِ مسألةٍ مِنْ مسائلِ الكتابِ، و لم يَذْكُر قبل ذلك غيرَ البسملةِ، ولا غرابة في ذلك، فالنَّمطُ السائد مِنَ التأليف في تلكَ الحِقْبة كان يسيرُ على هذه الشاكلة، بل إنّ مِنْ سماتِ مناهج التأليف العربي في تلك المرحلة أنْ تخلوَ المؤلفاتُ من المقدّمة، وليس أبو علي الفارسي بمنأًى عَنْ ذلك النَّهجِ.

١٣ الفارسي، أبو علي. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات تحقيق السنكاوي، صلاح الدين عبد د.ط. (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٣م)، ٤٣-٤٤.

أما عُنوانُ الكتابِ ففيه شِقّان، أولهما:(المسائل المشكلة)، والآخر: هو (البغداديات)، وسيتجلّى سَبَبُ الشِّقِّ الأوّل منه تباعًا، أما عُنوانُ (البغداديات) فقد جاء على ما عُهِدَ مِنْ أبي علي في تسمية كُتُبِهِ باسمِ البلادِ التي يَحِلُّ فيها كالمسائل العسكريات، والمسائل البصرية، والمسائل الحلبية، والشيرازية، وغيرها[١٤]، فالظاهِرُ أنَّ أبا علي قَدْ أَلَّفَ هذا الكتابَ في بغدادَ التي عاشَ فيها بيَن الأعوام (٣٤٦ – ٣٤٨ هـ)، و (٣٦٨ – ٣٧٧ هـ)، أي حتى العامِ الذي تُوفِّيَ فيه[١٥].

أما سَبَبُ تسميةِ تلك (البغداديات) بـ (المسائل المشكلة) فلم يُصرِّحْ أبو علي بذلك ليشيرَ بِهِ إلى مجموعةٍ مِنَ المسائلِ اللغويّة والنحويّةِ التي كانت في زَمَنِ أبي علي، والزمان الذي سَبَقَهُ مثارَ جَدَلٍ و نِقاشٍ واختلافٍ بينَ أرْبابِ الصناعة اللغويّة والنحويّة، ولا عجب في ذلك، أي الخلاف والاختلاف؛ فبغداد كانَتْ مَوئلَ العِلْمِ و قِبْلةَ العُلماءِ، ومِنَ الطَّبيعيِّ جدًا أن يَحْتَدِمَ فيها الجَدَلُ والنّقاشُ، والأكثر طبيعةً أن يَبْلُغَ هذا النقاشُ ذروتَهُ عند أبي علي المعروفِ باعتزالِهِ وبتبجيلِهِ للنَّظَرِ العَقْليّ والحِجاجِ المَنْطِقيّ، لكن يُلاحظُ أنَّ أبا علي لم يَقِفْ عند عَرْضِ تلك المسائلِ وبَسْطِ القَوْلِ فيها واستظهارِها، و إنما ذَهَبَ إلى أبعد مِنْ ذلك؛ فَهُوَ في ذلك "يُورِدُ المسألةَ – مثلًا – ويُقرُّها ويَبْسُطُها، ويذكرُ آراءَ العلماءِ فيها، وحينَها تظهرُ شخصيتُهُ حينَ يَقِفُ مُفَنِّداً، أو مُؤَيِّدًا، أو مُبَرْهِنًا على الرأي الذي ارتضاهُ، أو الذي عارضَهُ، وهُوَ حينَ يَقِفُ مُؤَيِّدًا أو مُفَنِّدًا يُقيمُ الحُجّةَ على ذلك، مُتّكِئًا في ذلك على أصول العربية"[١٦]، وما الداعي إلى ذلك إلّا الشخصية القوية التي كان يتمتع بها أبو علي، فالغَرَضُ – إذن– مِنَ إثارةِ هذا النوعِ مِنَ المسائلِ ليس مُجَرَّدَ عَرِضِها واستظهارها و إذاعتها بين القوم، وإنَّما الغَرَضُ مِنْ ذلك كُلِّهِ هُوَ إبرازُ رأي أبي عَلِي في هذه المسألة أو تلك، والغاية مِنْ طَرْحِ (المسائل المشكلة) هُوَ إظْهارُ حَلِّ أبي علي لها، وإنْ قادَ ذلك إلى التَّعارُضِ والاختلافِ والمؤاخذة لغيرِهِ مِنَ عُلماءِ عصرِهِ، أو العَصْرِ الذي سَبَقَ عَصْرَهُ، بَلْ رُبَّما يُفضي بِهِ ذلك إلى وقوفِهِ نِدًّا إزاءَ عَلَمٍ مِنْ أعلام العربيةِ، أو شَيْخًا مِنْ شُيوخها، وربَّما مدرسةٍ بِأَكْمَلِها، وإلّا فَبَعْضُ المسائلِ التي ذَكَرَها في مَتْنِ كتابِهِ قَدْ لا تكونُ مِمّا يُخْتَلفُ فيها، وإنّما يَعْرِضُها، ويَبْسطُ القَوْلَ فيها؛ لِيُبَيّنَ رأيَهُ فيها، وموقفَهُ مِنها.

١٤ شلبي. عبد الفتاح إسماعيل، أبو علي الفارسي حياتُهُ، ومكانتُهُ بينَ أئمّةِ التفسيرِ العربيّة وآثارُهُ في القراءات والنحو، ط٣ (جدة: دار المطبوعات الحديثة، ١٩٨٩م)، ٣.

١٥ شلبي، ٤.

١٦ الشيباني، بلسم عبد الرسول وحيد علي "مآخذ أبي علي الفارسيّ على مَنْ سَبَقَهُ – البغداديات، والعسكريات، والإيضاح، والتكملة، والشيرازيات، والعضيدات" (جامعة بغداد، ٢٠٠٢م)، ٦٣.

أما فحوى تلك المسائلِ والمضمونِ الذي انْطَوَتْ عليهِ فهو الآخر خالٌ أيضًا مِنَ المَنْهجِ الذي يَحكُمُهُ والسِّلْكِ الذي يَنْتَظِمُ فيه؛ فمستويات اللغة (صوتًا وصرفًا ونحوًا ودلالةً) تتداخلُ فيما بينها إلى حَدٍّ غير قليل، إذْ إنَّ ألمسألةَ الواحدةَ في حقيقتِها مسائلُ متعددةٌ، ولا شيء يربط تلك المسائل المتعددة إلَّا كونُها عُقِدَتْ تَحْتَ عُنوانِ (مسألة)؛ لذلكَ فإنَّ أبسطَ ما يُمكنُ أنْ يُقالَ عَنْ مَنْهَجِ أبي علي في (مسائل) هذا الكتاب، أو (المسائل البغداديّة) أَنَّهُ لا مَنْهَجَ لَهُ فيها، لَكِنْ – على الرَّغْمِ من ذلك – فإنَّ هناك إطارًا عامًّا يَفْصِلُ هذه المسألةَ عَنْ تلك، و لو لم يكُنْ ذلك وارِدًا لكانَ مِنَ المُتَعَذَّرِ إحصاءُ مسائلِ الكتاب وتبويبها من لَدُنِ الدارسِ للكتاب، أو المحقِّقِ لَهُ، ولا غرابة في تَداخُلِ الموضوعات في (بغداديات) الفارسيّ إذا عُلِمَ أن ذلك من خصائص التفكير اللساني في الحضارة العربية، ومِنْ طبيعةِ التأليفِ في الموروث اللغويّ العربيّ.

وعلى الرغم مِمّا جاءَ في كتاب (البغداديات) مِمّا ذُكِرَ سلفًا فإنَّهُ يُمْكِنُ الوقوفُ عِنْدَ بَعْضِ السِّماتِ الأسلوبيّة التي انْماز بِها هذا الكتابُ.

أوّلًا: مصادر الكتاب

تَنَوَّعَتْ المصادرُ التي نَهَلَ منها أبو علي ليصبَّها في كتابِهِ بينَ نُصوصٍ قرآنيّةٍ، وأبياتٍ شعريّةٍ، وأرجازٍ، وأمثالٍ عربيّةٍ، و شيءٍ مِنَ الأحاديث النبوية، وقد تَفَاوَتَتْ نِسَبُ الشواهدِ لديه، فَهُوَ في الوقْتِ الذي يُورِدُ ما يَرْبو على مئتينِ وعشرينَ أيةً قرآنيةً شاهدًا، يستشهدُ بثلاثةِ أحاديثَ فَقَطْ في مُجْمَل كتابِهِ، وفي الوقت الذي يُضَمِّنُ كتابَه مئةً وستّةً وتِسعينَ بيتًا شعريًّا ورجزًا يَذْكُرُ مئةً وثلاثةً وأربعينَ مَثَلًا و قَوْلًا عربيًّا، وتَجْدُرُ الإشارة إلى أن طريقة أبي علي في عرض مصادره تختلف من مصدر لآخر، بِلْ إنّ طريقتَهُ تَخْتَلِفُ في عَرْضِ شواهدِ المَصْدرِ الواحد؛ ولذلك تَنَوَّعَتْ أساليبُهُ وتَعَدَّدَتْ في هذا الشأنِ فكانَتْ على النحو الآتي:

أ- الآيات القرآنية

قد يبدأُ أبو علي مسألةً ما بذكر الآية القرآنيّة، ثم يُرْدِفُ ذكرَهُ لها بالتعقيبِ الذي يراهُ مناسبًا، مِنْ ذلك مثلًا قولُهُ في المسألة (السابعة والعشرين): " قال الله تبارك و تعالى: { **وَقَالَ**

الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ } "سبأ ٧" يسأل في هذه الآية عن موضع (اذا)، وبأيّ الأفعال يُحْكم على موضعِهِ بالنَّصْب، وفيه ما يُمْكِنُ أن تَنْتَصِبَ به الظروف ثلاثة أشياء. قولُهُ: (يُنَبِّئُكُمْ)، وقولُهُ:(مُزِّقْتُمْ) و قوله:(جَدِيدٍ).

فأما قوله: (يُنَبِّئُكُمْ) فلا يجوزُ أن يكونَ موضع (إذا) نَصْبًا بِهِ؛ لأنَّ (إذا) هذه لا يجوزُ أنْ تكون ظرفًا لهذا الفِعْل؛ لان التَّنَبُّؤ إنما يَقَعُ قبلَ الموتِ إنْ مُزِّقوا، فلهذا امْتَنَعَ أنْ يَنْصبَ (إذا) بِهِ، فَحُمِلَ (يُنَبِّئُكُمْ) على أنَّهُ على معنى القَوْلِ؛ لأنَّهُ ضَرْبٌ منهِ.

وأما قوله: (مُزِّقْتُمْ) فإنّهُ جَعَلَ مَوْضِعَ (إذا) نَصْبًا بِهِ أن يُحْكَمَ على مَوْضِعِهِ بالجَزْمِ؛ لأنَّ (إذا) هذه لا يجوزُ أنْ تَنْتصِبَ بِهِ حتّى تُقَدِّرَ جَزْمَ الفِعْل الذي هُوَ الشَّرطُ بها، والجَزْمُ بها لا يُسوِّغ أنْ يُحْمَلَ عليه الكتابُ؛ لأنَّهُ إنّما يُجْزَمُ بِهِ في ضرورة الشِّعْر، وإنْ حُمِلَ موضعُ (إذا) على أنَّهُ نَصْبٌ، والفِعْل غيرُ مُقَدَّرٍ في موضعِهِ الجَزْمُ لم يَجُزْ؛ لأنَّهُ إذا لم يُجازَ بها أُضِيفتْ إلى الفِعْل والمضافُ إليهِ لا يعملُ في المضاف ولا فيما قبلَهُ، وموضِعُ الفِعْل الواقعِ بَعْدَ (إذا) خَفْضٌ، فكما لا يَعْمَلُ المضافُ إليه فيما قبلَهُ كذلك لا يجوزُ أنْ يكونَ موضِعُ (إذا) نَصْبًا بـ (مُزِّقْتُمْ) إذا كانت قبلَها وهِيَ مُضاف إليهِ. ولو قُلْتَ: زيدًا غُلامُ ضارِبٍ عندَكَ و بَكْرًا صاحِبُ شاتِمٍ عندَكَ. وما أشبهه، تريد: غلامُ ضاربٍ زيدا عندك، لم يجز، و كذلك سائرُ ما يَتَعَلَّقُ بالمضاف إليه لا يجوزُ أن يَتَقَدَّمَهُ. ..."[١٧].

و يستطردُ أبو علي في هذه المسألة فيأتي بكثير مِنَ الأدلة والبراهينِ التي تعضُدُ كلامَهُ و تؤيِّدُهُ، ثم يَخْلُصُ بعدَ ذلكَ إلى النتيجةِ التي يَبْتغيها فيقول: "فإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ موضِعُ (إذا) نَصْبًا بـ (يُنَبِّئُكُمْ)، ولا بقولِهِ: (مُزِّقْتُمْ)، ولا بقوله: (جَدِيدٍ) لم يَكُنْ بُدٌّ مِنْ ناصِبٌ لـ (إذا)؛ إذْ لا يجوزُ أنْ تبقى مُعَلَّقةً غيرَ معمولٍ فيها، ذلك الناصِبُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ يَدُلُّ عليه قولُهُ: { إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ }، كأنَّهُ في التقديرِ: يُنَبَّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّق وبُعِثْتُمْ، أو نُشِرْتُم، أو ما أشْبَهَ ذلك مِنَ الأَفْعالِ التي تكونُ في قولِهِ تعالى: { إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ } دالًا عليه ومُفسِّرًا لَهُ"[١٨]، ثُمّ يمضي أبو علي على هذه الشاكلةِ مِنَ التحليلِ والتخريجِ دونَ أنْ ينسى سَبَبَ امتناعِ (إذا) مِنْ أن يكونَ موضعُهُ نصبًا في الآية، ثُمَّ يَخْتِمُ المسألةَ بإعطاء شاهدٍ أو أكْثَرَ يُعَزِّزُ ما أثْبَتَهُ.

١٧ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ٢١٣_٢١٤.
١٨ الفارسي، ٢١٦-٢١٧.

وقد يكتفي الفارسيُّ بَعْدَ أنْ يُقدِّمَ جُزْءًا مِنْ آيةٍ لا آيةً كاملةً بِشَرحِ تلك الآية وتأويلها، من ذلك على سبيلِ المثالِ قولُهُ في المسألة (الحادية و السبعين): " قالَ أبو إسحق في قَوْلِ الله عَزَّ وجَلَّ: **{ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا }** يونس / من الآية ١٢، المعنى: إذا مَسَّ الإنسانَ الضُّرُّ في حالِ مِنَ الأحوالِ دعانا، فجائزٌ أنْ يكونَ (دَعَانَا لِجَنْبِهِ) دعانا سَطحيًا [١٩] *، أو دعانا قائمًا، وجازَ أن يكونَ (**وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ**)، أو مَسّهُ قائمًا أو مَسَّهُ قاعدًا دَعانا.

والقولُ الأولُ أحسنُ؛ وهو أنْ يكونَ المعنى: وإذا مَسَّ الأنسانَ الضُّرُّ دعانا في جميعِ أحوالِهِ، وجميعُ أحوالِهِ هُوَ ما ذُكِرَ مِنَ التَّسطيحِ والقيامِ والقُعُودِ، فقولُهُ (لِجَنْبِهِ) مُتعلّق بـ (دَعَانَا)، و قوله (دَعَانَا) العامل فيه، وكذلك في قوله (أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا)، كأَنَّهُ: دعانا مُضْطَجِعًا، أو قاعدًا او قائمًا، فالكلامُ على وجهِهِ لا يحتاجُ مَعَهُ إلى تقديمٍ ولا تأخيرٍ، وإذا وجِدَ السبيلُ إلى تَرْكِ الكلامِ على وجْهِهِ ونظمِهِ كان أولى مِنْ تأويلِ ذلكَ مَعَهُ.

وأيضًا فإنَّهُ إذا قال: **{ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ }** وَقَعَ المّسُّ على كُلِّ حالٍ مِنْ قيامٍ وقُعُود وغير ذلكَ وعَمَّها كُلَّها فيُسْتَغنى بِعُمومِ وقوعِ المّسِّ على الأحوال ودلالتِهِ عليها مِنْ تَفْصيلِها وتَخْصيصِها، وليسَ إذا دَعا اللهَ الداعي في حالٍ مِنْ أحوالِهِ، وهيئةٍ مِنْ هيئاتِهِ، يَجِبُ أنْ يكونَ داعيًا لَهُ في سائرِها، ولا يَلْزَمُ ذلك؛ لأَنَّهُ يجوزُ أنْ يدعوهُ في حالٍ ولا يَدْعوهُ في أخرى، فَحَمْلُ هذهِ الأحوالِ المُفَصَّلةِ المُخَصَّصةِ على تَعَلُّقِها بالدُّعاءِ أولى وأحْسَنُ مِنْ حَمْلِها على التَّعَلُّقِ بالمَسِّ. ويُؤَكِّدُ هذا التأويلُ الذي اخترناهُ قولُه: **{وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ } فصلت ٥١**، و**{ دَعَوُا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ }** يونس ٢٢، العنكبوت ٦٥، لقمان ٣٢، في آي مثلِها تَدُلُّ على شدةِ الإلظاظ [٢٠] **، والإكثار من العبد في الدعاء عند الشدة و هي المحنة "[٢١]، فالمبحث في هذه المسألة دِلالِيٌّ في أغلبِهِ، وليس هُوَ مِمَّا اخْتُلِفَ أو يُختَلَفُ فيه.

١٩ ابن منظور، لسان العرب. (القاهرة: دار المعارف، د.ت.)، الجزء الثاني ٤٨٣.
٢٠ إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح). تحقيق عطار، أحمد عبد الغفور ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م)، الجزء الثالث ١١٧٩.
٢١ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ٥٧٣_٥٧٤.
* السطيح: المستلقي على قفاهُ مِنَ الزمانة
** الإلظاظ: لزوم الشيء و المثابرة عليه

وهكذا يرى أبو علي في شواهدِهِ القرآنية الأُخَرِ، فَهُوَ يُوظِّفُها أنَّى شاءَ وكيفما اتَّفَقَ، مُعَزِّزًا بها تارةً أسلوبًا مِنْ أساليب العربيةِ[٢٢]، وسائلًا عَنها بَعْضَ مشايخِهِ[٢٣]، ومُفَنِّدًا بها بَعْضَ الأقوالَ التي لا يرتضيها[٢٤]، ورُبَّما اسْتَطْرَدَ بأكثرَ مِنْ نَصٍّ قُرآنِيٍّ؛ ليُعَزِّزَ ما يراهُ ويذهب إليه[٢٥].

ب – الأبيات الشعرية والأرجاز:

يأتي الشاهِدُ الشِّعريُّ بالمرتبةِ الثانيةِ بَعْدَ الشاهدِ القُرآني في كتابِ (البغداديات)، غيرَ أنَّ طريقةَ أبي علي في تناولِ الشاهِدِ الشِّعريِّ لا تَخْتَلِفُ عَنْ طريقتِهِ في تناولِ الشاهد القرآنيّ، فَهُوَ أحيانًا يجعلُ البيتَ أو الأبياتَ مدارَ حديثِهِ في المسألةِ، يبتدئُ بها أوَّلًا ثُمَّ يسترسلُ في الحديثِ مُحَلِّلًا و مُناقشًا ومُعارضًا ومُوافقًا، وبينَ هذا وذاك القَولُ المأثورُ الذي يُثبتُ ما يذهبُ إليهِ أبو علي، والبيتُ الشِّعريُّ الآخَرُ الذي يُعَزِّزُ مقولتَهُ، ورُبّما الآيةُ القرآنية التي يَنْتَصِرُ بِها لنفسِهِ، ومِنْ ذلكَ مثلًا قولُهُ في المسأله (الخامسة و العشرين) إذ يقولُ: " أُنْشِدَ قولُ القائلِ[٢٦]:

تَرَكْنا الخَيْلَ وَهْيَ عليـــهِ نَوْحًـــا مُقَلَّـــدةً أعِنَّتَهـــــا صُفُونـــــا

على ضربين: نَصْبٍ، و رَفْعٍ، أمّا النَّصْبُ فعلى قولِكَ: هِيَ تَنُوحُ نَوحًا، فَدَلَّ المَصْدرُ على فِعْلِهِ، كما يَدُلُّ في غير هذا عليهِ، وأمَّا الرَّفْعُ فعلى ضَرْبينِ: على أنْ يكونَ أقامَ المَضافَ إليهِ مقامَ المُضافِ أراد: وهِيَ ذاتُ نَوْحٍ، فَحُذِفَ المضافُ، كقولِهِ: **{ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ }** يوسف ٨٢، أو على أنْ يكونَ جَعَلَ الخيلَ نَفْسَها نوحًا؛ لكثرةِ ذلكَ منها، و حدوثِهِ عنها كقولِها*:

..... فَإنَّما هِـــيَ إقبـــالٌ وإدْبـــارُ

فإنْ قُلْتَ: فما تُنْكِرُ أنْ تكونَ ذلك بمعنى الأوّل؛ لأنّ ذلكَ التأويلَ مُطَّرَدٌ فيهِ وغَيْرُ مُمْتَنِعٍ عَنْهُ.

فالدليلُ على أنَّهُ قَدْ يجوزُ أنْ يُريدَ غَيْرَ الأوّلِ، وأنْ يَجْعلَها إيّاهُ، أنَّهُمْ قد شَبَّهُوا المعنى بالعَيْنِ لإرادتِهم التكثيرَ والمُبالغةَ في قولِهم: مَوْتٌ مائتٌ، وشِعْرٌ شاعِرٌ، فكذلكَ شَبَّهُوا العَيْنَ بالمَعْنى فَجَعُلوا

٢٢ الفارسي، ١٤٠.
٢٣ الفارسي، ٢٦٨.
٢٤ الفارسي، ٢٣٧.
٢٥ الفارسي، ٢٧٨.
٢٦ بن كلثوم، عمرو. ديوان عمرو بن كلثوم. حققه وشرحه يعقوب، أميل بديع. ط١ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٩١م)، ٧٢.
* الشطر للشاعرة تماضر بنت عمرو المعروفة بالخنساء، وصدرُهُ:
تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إذا ادَّكَرَتْ

الخَيْلَ نَوحًا، كما جَعَلُوا الشِّعْرَ شاعِرًا، فهذا وَجْهٌ ثانٍ، وعلى هذا قولُهُ: **{ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ} البقرة ١٧٧**، يَحْتَمِلُ الوجهينِ اللذين حَمَلْناهُما البيت في إنشادِ مَنْ رَفَعَ.

و يجوزُ في نَحْوِ: نَوْح، وَجْهٌ ثالِثٌ، قال أبو الحَسَنِ: يَجُوزُ أنْ يكونَ (نَوحٌ) جَمْعًا كقولِكَ: راكِبٌ ورَكْبٌ، سافِرٌ وَسفرٌ، و نَحْو ذَا مِنْ أسماءِ الجَمْع"[٢٧]، ويَسْتَرْسِلُ أبو عليٍّ على هذه الشاكلةِ مُقَويًّا هذا الرأي بمزيد من الأبيات الشعرية، و مُضَعِّفًا الآخَرَ بمثلِها.

وفي أحيانٍ آخَرَ يَجْعَلُ الفارسيّ مِنَ الشِّعْرِ وسيلةً لغاياتٍ غَيْرِ الشِّعْرِ نَفْسِهِ؛ فالبيتُ أو البيتانِ أو المقطوعةُ، ورُبَّما شَطْر البيتِ، أو الكلمةُ أو الكلمتانِ مَنَ البيت الشعريِّ تكونُ عند أبي علي ذاتَ غَرَضٍ ثانويٍّ بينَ طيَّاتِ مسائلِهِ المُشكلةِ، فمثلًا حينَ يُريدُ أنْ يُثْبِتَ أنَّ (اللام) في قولِهِ تعالى: **{ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ} قريش ١** للعاقبةِ؛ ليُعَزِّزُ قَوْلَ سيبويه الذي نَقَلَهُ عَنِ الخليلِ، وقولَ أبي الحَسَنِ الأخفش، يأتي بِشَطْرٍ مِنْ بَيْتٍ فيقول:" وأقول: إنَّ ما ذَكَرَهُ أبو الحَسَنِ يُحْمَلُ عندي على معنى ما يؤول إليه عاقبة الأمر، كقولِهِ: **{ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا } القصص ٨**، وقَوْلِ القائل[٢٨ ٢٩*]:

..... وَلِلْمَوْتِ ما تَلِدُ الوالِدَهْ "[٣٠]

وقد يَذْكُرُ أبو علي جُزءًا مِنْ أَحَدِ شَطْري البيتِ، كإيرادِهِ قَوْلَ أبي الأسودِ الدُّؤليّ (ت ٦٩ هـ)[٣١]:

..... ولا ذَاكِرَ الله. .....

مِنْ بيتِهِ الذي يقولُ فيه[٣٢]:

وأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللهِ إلَّا قَلِيلا

أو قد يذكرُ الكلمةَ الواحدةَ مِنَ البيتِ، كما فَعَلَ في حديثِهِ عَنْ تنوينِ القوافي، أو ما يُسَمّى بتنوين التَّرَنُّمِ؛ إذْ أوردَ كلمةً فَقَطْ مِنْ البَيْتِ الشهير لجرير (ت ١١٠ هـ)[٣٣]:

---

٢٧ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ٢٠٥_٢٠٦.
٢٨ الأبرص، ديوان عبيد بن الأبرص، شرح نصار، حسين. ط١ (مكتبة مصطفى الحلبي، ١٩٥٧)، ٦٢.
٢٩ الجبوريّ، عبد الله. شعر عبد الله بن الزبعرى، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١)، ٣٥.
٣٠ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ١٨٨.
٣١ الفارسي، ١٦٢.
٣٢ الدؤلي، أبي الأسود. ديوان أبي الأسود الدُّؤليّ، حققه وشرحه الدجيلي، عبد الكريم. د.ط. (بغداد: شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، ١٩٥٤م)، ٢٠٣.
٣٣ جرير، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق طه، نعمان محمد أمين، ط٣ (دار المعارف، ١٩٨٦م)، ٨١٣.
* الشطر مِنْ بيت يُنسَبُ أحيانًا لعبيد بن الأبرص (ت ٢٥ ق هـ)، ولعبد الله بن الزبعرى (ت نحو ١٥ ه)، وصدرُهُ: فَلَا تَجْزَعُوا لِحِمَامٍ دَنَا

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا وقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابا

وهي قولُهُ: (العتابن)[٣٤].

فأبو علي يُرَكِّزُ أحيانًا على مَوْضِعِ الشاهِدِ بِغَضِّ النَّظَرِ عَمّا يَذْكُرُ وما لا يُذْكَرُ مِنَ الشاهِدِ مَوْطِنِ الاستشهاد، ولاسيّما عندما تكونُ الشواهد الشعرية في الهامِشِ مِنْ مسائلِهِ لا في المِحْورِ منها.

ويُلاحظُ على شواهِدِ الشِّعْرِ في كتابِ (البغداديّات) أنّ أكثرَها جاءَ غَيْرَ مَعْزوٍّ إلى قائلِهِ، والقليلُ مِنها يَنسبُهُ إلى صاحبِهِ، فَمَثلًا مِنْ مجموعِ تسعةِ مواضعَ يَسْتَشْهِدُ فيها بِشِعْرِ رُؤبة بنِ العَجّاجِ (ت ١٤٥هـ) يَذْكُرُ اسْمَ الشاعِرِ ثلاثَ مَرّاتٍ فَقَطْ[٣٥]، ومِنْ بينِ سِتَّةِ مواضعَ يَسْتَشْهِدُ فيها بِشِعْرِ جريرٍ يُصَرِّحُ باسْمِهِ مَرَّةً واحدةً فَقَطْ[٣٦]، وتجدُرُ الإشارة إلى أنّ شِعْرَ هذينِ الشاعرينِ كانَ مِنْ أكثرِ ما اسْتَشْهَدَ بِهِ أبو علي الفارسيّ في (المسائل المشكلة).

ج – الأمثال والأقوال:

هذا هُوَ الرافد الآخَرُ مِنْ روافدِ أبي علي الفارسيّ في مسائلِهِ، وهُوَ يأتي في المرتبةِ الثالثةِ بَعْدَ القرآنِ و الشِّعْرِ، وقد تَنَوَّعَتْ تلك الأقوالُ و الأمثالِ، واخْتَلَفَتْ طرائقُ توظيفِها عند أبي عليٍّ، بل اخْتَلَفَتْ أيضًا صُورُ عَرْضِها بَيْنَ التَّمامِ والنَّقصِ، فحالُها كحالِ أمثالِها مِنَ الآياتِ القرآنية والأشعار؛ فقد تكونُ محورًا يَفْتَتِحُ بها أبو علي مسألةً مِنَ المسائلِ، وتدورُ عليها تفاصيلُ المسألة بِرُمَّتِها، وقد تكونُ أمرًا عَرَضيًّا يأتي في سياقِ حديثٍ أو رَأْيٍ، فَمِمّا جاءَ مِنَ الأقوالِ صَدْرًا لمسألةٍ قولُهُ في المسألة (الرابعة و الثلاثين): " سَأَلَنا سائلٌ عَنْ قولِهم: مَلِيٌّ مِنَ النَّهارِ، مِمَّ أُخِذَ مَلِيءٌ ؟

فَقُلْتُ: المَلَا المُتَّسِعُ مِنَ الأرضِ، والمَلاوةُ مِنَ الدَّهْرِ: الطويلُ مِنَ الزَّمنِ، ومِنْهُ: تَمَلَّيْتُ حَبِيبًا، وقولُهُ تعالى: { **وَأَمْلَى لَهُمْ** } محمد ٢٥، أمْهَلَهُمْ وأوْسَعَ لَهُم في المُدَّةِ، فكانَ المَلِيُّ كالمُتَّسِعِ، واللامُ مِنْ (مَلِيٌّ) ياءٌ مُنْقَلِبةٌ عَنِ الواو "[٣٧]، ويَظْهَرُ هُنا جَليًّا تَدَاخُلُ المَبْحثِ الدِّلالِيِّ بِمَبْحَثٍ صَرْفِيّ.

أما ما جاءَ مِنَ الأمثال شاهدًا بِشَكْلٍ عَرَضيٍّ لِيُؤَكِّدَ بِهِ أبو علي أمرًا عامًا أو قاعدةً أساسيّةً تَتَميَّزُ بها الأمثالُ عَمّا سِواها مِنَ الكلامِ، قولُ الزَّبّاءِ بنتِ عَمرو (ت ٣٥٨ ق هـ)، يقولُ أبو علي: " وقَدْ يجوزُ في

٣٤ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ١٦٠.
٣٥ الفارسي، ١٥٦، ٢٨٩، ٤٣١، ٢٩٠، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٢٣، ٥٢٢، ٥٨٦.
٣٦ الفارسي، ١٦٠، ٢٠٨، ٣٧٣، ٤٠٢، ٤٤٥، ٥٢١.
٣٧ الفارسي، ٢٣٩.

الأمثالِ ما لا يجوزُ في الكلامِ، نَحْو: عَسى الغُويرُ أَبْؤسًا. ...."[٣٨ ٣٩]، و كذا فَعَلَ في إيرادِ المَثَل: "ما كُلُّ سَوداءَ تَمْرةً ولا بيضاءَ شحمةً "[٤٠ ٤١]، وقد يستغني الفارسيُّ عِنْ تمامِ المَثَل أو القَوْلِ المأْثُورِ عَنِ العَرَب ببعضِهِ؛ ليأتيَ بِهِ مُعَضِّدًا كلامَهُ بما يُثْبِتُهُ، ومِنْ ذلك مثلًا قولُه في المسألةِ (الحادية و الأربعين): " فأمّا قولُهُمْ: كذا وكذا، فَهُوَ كنايةٌ عَنِ العَددِ، كما أنَّ (فلاناً) و (فلانة) كنايةً لـ (زيد)، و(هند)، و نحوهما مِنَ الأعلام، و كما أنَّ (الفلان) و (الفلانة) لـ (الناقة) و (الفرس) وما أشبَهَ ذلكَ مِنَ الحَيَوانِ غير الأناسيّ، وكما أنّ (ذَيْتَ وذَيْتَ)، و (كَيْتَ وكَيْتَ)[٤٢]، إذ إنَّ أصْلَ القولين كان مِنَ الأَمْر ذَيْتَ وذَيْتَ، وكان مِنَ الأمر كيت و كيت[٤٣]، وهذه الألفاظ مِنَ الألفاظ التي عادةً ما تُستعملُ في الكناياتِ[٤٤].

د – الأحاديث النبويّة:

تُعَدُّ الأحاديثُ النبويّةُ الرافدَ الرابعَ مِنْ روافدِ كتابِ أبي علي، ولم يُورِدْ مِنْهُ أبو علي في مسائلِهِ (البغداديات) غيرَ ثلاثةِ أحاديثَ فَقَطْ، ويُلاحظُ أنَّ أبا عليٍّ لم يجعلْ في مسألةٍ مِنْ مسائلِهِ حديثًا نبويًّا واحدًا مُفْتَتحًا لمسألةٍ ما، وإنَّما ذَكَرَ اثنينِ منها بِنَصِّهما مستشهدًا بأحدِهما على قضيةٍ نحويّةٍ، وهي قولُهُ في مسألة الفَصْلِ بينَ اسمِ التفضيلِ وصلتِهِ بالضَّميرِ، فيقولُ في ذلك: " وقد وَقَعَ الفَصْلُ بالفاعِلِ بينَ الصِّلَةِ في نحو قولِهِ: (وما مِنْ أيّامٍ أحَبَّ إلى الله فيها الصَّومُ مِنْهُ في عَشْرِ ذي الحِجّةِ)[٤٥] *، وكان ذلك حَسَنًا سائغًا "[٤٦]، واسْتَشْهَدَ بالحديثِ الثاني؛ ليَسْتَظْهِرَ دلالةَ مُفْرَدةٍ ما، وهِيَ كَلِمَةُ (ادَّرَأْتُمْ) مِنْ قولِهِ تعالى: (**ادَّرَأْتُمْ فِيهَا**) **البقرة ٧٢**، يقول أبو علي في هذا الشأن: " (**ادَّرَأْتُمْ فِيهَا**)، أي: تَدَافَعْتُم، و(اِدْرَءوا الحُدودَ بالشُّبُهاتِ)، ادفعوها "[٤٧]، أما الحديثُ الثالِثُ والأخيرُ فَقَدْ أوردَهُ أبو علي في مِعْرَضِ بيانِ معنى كلمةِ (الحَبْس)[٤٨]، أي أنه أيضًا في خِضَمِّ مَبْحَثٍ دِلالّي.

---

٣٨ الفارسي، ٣٠١.
٣٩ الميداني، أحمد بن محمد. مجمع الأمثال، تحقيق عبد الحميد، محمد محيي الدين (بيروت: دار المعرفة، د.ت) الجزء الثاني ٥٠.
٤٠ الميداني، الجزء الثاني ٢٨٧.
٤١ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ٥٦٦.
٤٢ الفارسي، ٤٠٢.
٤٣ الفارسي، ٤٠٢.
٤٤ منظور، لسان العرب، الجزء الثاني ٣٣.
٤٥ الترمذيّ، محمد بن عيسى بن سَوْرة. الجامع الكبير (سنن الترمذي). تحقيق معروف، بشار عواد. د.ط. (بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٩٨م)، الجزء الثاني ١٢٣.
٤٦ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ١٦–٤١٥.
٤٧ الفارسي، ٤٩٨.
٤٨ الفارسي، ٣٥٤.
* لم يَرِدِ الحديث بالصورة التي أوردَها بِها أبو علي، وإنّما للحديث رواية أخرى، وقد أورَدَهُ الترمذيّ (ت ٢٧٩ هـ) في سُنَنِه

ثانياً: أبو علي الفارسي وعلماء اللغة والنحو

ذَكَرَ الفارسيُّ في (البغداديات) مجموعةً مِنَ العُلماءِ والأعلامِ، وقَدْ تفاوَتَتْ نسْبةُ ذكرِهِ لهؤلاءِ الأعلام بِحَسَبِ ما يُورِدُ للعَلَمِ مِنْ مسائلَ؛ ففي الوَقْتِ الذي يَذْكُرُ فيه الخليلِ بنِ أَحْمَدَ (ت ١٧٠ هـ) في ثلاثينَ موضعًا، يذكرُ سيبويهِ (ت ١٨٠ هـ) مُصَرِّحًا باسْمِهِ مرّةً، ومُلَمِّحًا إليه أُخرى ما يَقْرُبُ مِنَ المئة والتسعينَ مَرّةً، ويُوردُ ذكرَ أبي الحَسَنِ الأخفش (ت ٢١٥ هـ) تصريحًا وتَلْميحًا في ما يُنيفُ على الأربعينَ موضعًا، وأبي زَيدٍ الأنصاريّ (ت ٢١٥ هـ) في سِتّةٍ وعشرينَ موضعًا، والأصمعيّ (ت ٢١٦ هـ) في سَبْعَة عَشَرَ مَوْضعًا، وأبي عثمان المازنيّ (ت ٢٤٩ هـ) في سَبْعةٍ وعشرينَ موضعًا، وأبي العبّاسِ المُبرِّدَ (ت ٢٨٥ هـ) في حُدودِ الخمسينَ مَرّةً، وأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) في أرْبعَةَ عَشَرَ مَوْضعًا، وأبي بَكْرٍ ابنَ السَّراجِ (ت ٣١٦ هـ) في ما يُقارِبُ الأربعينَ مَرّةً.

أمّا ما ذَكَرَهُ أبو علي في (المسائل المشكلة) مِنَ عُلماء الكوفةِ فكانَ منهم: أبو زكريا الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) في تِسْعَةَ عَشَرَ مَوضعًا، وأبو العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ) الذي وَرَدَ اسمُهُ وآراؤهُ في واحدٍ وعشرينَ موضعًا، ولم يُوردُ مِنْ أعلامِ الكوفةِ غيرَ هذين العَلَمينِ، والمخطط الآتي يُوَضِّحُ النِّسَبَ المئويّةَ لورودِ الأعلامِ في كتابِ (المسائل المشكلة)، والذي يُخلَصُ إليهِ مِنْ إيرادِ تلكَ الأسماءِ أن أبا علي كانَ يُعوّلُ كثيرًا على المسائل التي ذكرها سيبويه في كتابِهِ؛ وهذا بطبيعة الحالِ يعكِسُ مدى تأثُّرِهِ بسيبويهِ، ومدى أثرِ (كتابِهِ) في (بَغدادياتِهِ).

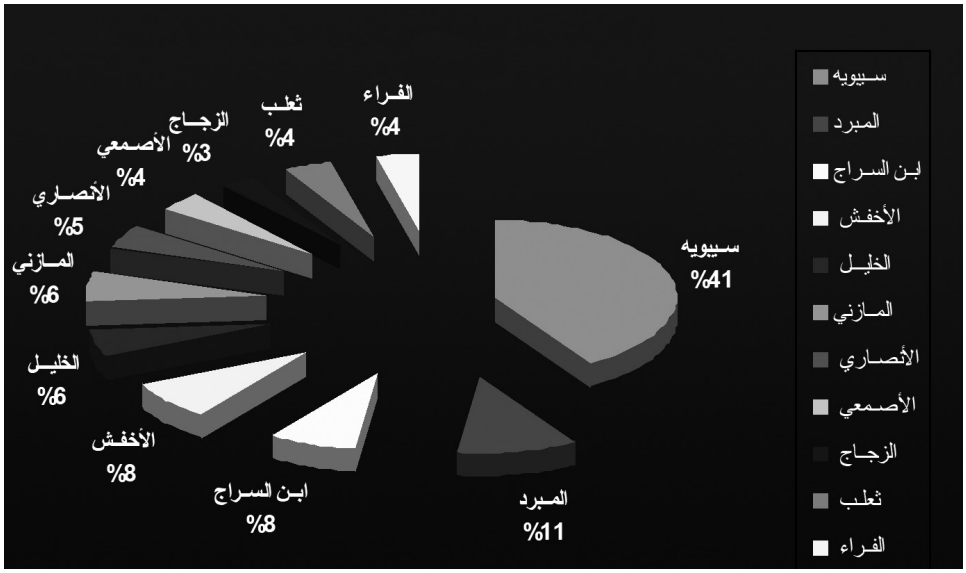

شكل ١ : مخطط يبين النسب المئوية لورود الأعلام في كتاب (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات)

فكتابُ أبي علي هذا كتابٌ –في أغلبِهِ– في إثارة ما وَرَدَ في كتابِ سِيبويه مِنْ مسائلَ دَعَتْ إلى وجهات نَظَرٍ مُخْتَلِفةٍ أحياناً، أو متباينة في أحايين أُخَرَ، و يؤيِّدُ ذلك أنَّ هناكَ مسائلَ وَرَدَتْ في (المسائل المشكلة) يُقَدِّمُها أبو علي قائلاً: " لَيْسَتْ مِنَ الكتاب"، و"أُخْرى لَيْسَتْ مِنَ الكِتابِ"[٤٩]*، وقولُهُ: " قالَ سيبويهِ في أوَّلِ الكِتابِ "[٥٠]، و قولُهُ: " قالَ (أي سيبويه) في بابِ المَفعولِين اللذينِ لا يجوزُ أنْ يَقْتَصِرُ أحدُهما. ....."[٥١]، فالذي يُفْهَمُ مِنْ ذلك أنّ كتابَ أبي علي– في معظمه– لَهُ غايات محددة.

فأوّلُ ما يَفتَتِحُ أبو علي مسائلَهُ يفتَتِحُها بقولِهِ: "قالَ سيبويه"[٥٢]، ثُمَّ يُمضي عارضًا قَولَهُ ورأيَهُ، ورُبّما رَأيَ غيرِهِ مِنَ اللغويينَ والنُّحاةِ، ثُمَّ يأتي دَورُ أبي علي المُوضِّحُ أو الشارِحُ، أو القابِلُ أو الرافِضُ لِما عُرِضَ.

فَمِمّا جاءَ مِنَ المواضِعِ التي يَذكرُ فيها أبو علي سيبويه، ويذهَبُ فيها إلى ما ذَهَبَ إليه قَولُهُ: " وذَكَرَ أبو العبّاسِ أنْ سيبويهِ والأخفش اختلفا في (ما) إذا كانَتْ والفعل مُصدرًا.

فسيبويه كانَ يقولُ في: أعْجَبَني ما صَنَعْتَ، إنّهُ بمنزلةِ: أعْجَبَني أنْ قُمْتَ، قالَ: فَعَلى هذا يلزَمُهُ:

٤٩ الفارسي، ١١٧، ١١٩.
٥٠ الفارسي، ٥٨١.
٥١ الفارسي، ٥٨٣.
٥٢ الفارسي، ٧٧.
* هما المسألتان الحادية عشرة والثانية عشرة

أعْجَبَني ما ضَرَبْتَ زيدًا، كما تقولُ: أعْجَبَني أنْ ضَرَبْتَ زيدًا، وكانَ يقولُهُ.

والأخفشُ يقولُ: أعْجَبَني ما صَنَعْتَ، أي ما صَنَعْتَهُ، كما تقولُ: أعْجَبَني الذي صَنَعْتَهُ، فلا يُجيز: أعْجَبَني ما قُمْتَ؛ لأنَّهُ لا يَتَعَدّى وقد خَلَّطَ فأجاز مِثْلَهُ، والقياسُ والصَّوابُ قَوْلُ سيبويه "[٥٣].

وأحيانًا يكتفي الفارسيّ بشرحِ رَأي سيبويه وتوضيحهِ دُونَ إبداء الرأي وبيانِ الموقف، ومِنْ ذلكَ مثَلًا قولُهُ في (المسألة السابعة): " قالَ سيبويه: اِعْلَمْ أنَّ بَعْضَ الكلامِ أثقلُ مِنْ بَعْضٍ، فالأَفْعالُ أثْقَلُ مِنَ الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هِيَ الأوّلُ.

قُلْتُ في شَرْحِ ذلك: الأسماء هِيَ الأوّل للأفعالِ؛ لأنّها مأخوذة مِنْ نَوْعٍ منها هُوَ المصدرُ، والدّليل على أنّها مأخوذةٌ مِنْهُ أنّ الأفعالَ إذا صِيغَتْ للأبنية الثلاثةِ دَلَّ كُلُّ بناءٍ على حَدَثٍ مخصوصٍ، مَعَ دلالتِهِ على الزمانِ. والمَصْدرُ قبلَ أنْ يُصاغَ الفِعْل مِنْهُ لا يَخُصُّ حَدَثًا بعينِهِ لكنَّهُ يَعُمُّ بالدلالةِ الأحداثِ الكائنةِ في جميعِ الأَزْمنةِ، وحُكْمُ الخاص أنْ يكونَ مِنَ العامِ، فَحُكْمُ الفِعْل إذًا أنْ يكونَ مِنَ المصدرِ، فهذا أَحَدُ ما يَدُلُّ على هذا"[٥٤].

وقد يظرُ أبو عليّ الفارسيّ إحاطتَهُ بآراءِ سيبويهِ وأقولِهِ مِنْ خلالِ عَرْضِ المسألةِ وبيانِ أقوالِ أئمةِ اللغةِ فيها، ثُمَّ يذكرُ ما جاءَ عَنْ سيبويهِ في هذه المسألةِ، فيقولُ: " فأمّا الفَصْلُ بالظَّرْفِ بينَ الاسمِ المنصوبِ في التعجُّبِ بفعلِهِ وبين فِعْلِهِ، فليسَ لسيبويه فِيهِ نَصٌّ "[٥٥].

أمّا غيرُ سيبويهِ مِنَ العُلماءِ الذي ذَكَرَهُم الفارسيّ في كِتابِهِ؛ فقد تَعَدَّدَتْ مَشارِبُهُ وتنوّعَتْ تَبَعًا لرأي العالم وموقفِهِ مِنْ هذه القضيةِ أو تلكَ المسألةِ، فَقَدْ يكونُ رأيُ المبرّد قويًّا عِندَهُ[٥٦]، وقَدْ يعضُدُ مسألةً ما برأي مُحمّد بنِ يزيد المبرّدِ[٥٧]، أو قَدْ يدحَضُ رأيَ المبّردِ برأي سيبويه[٥٨]، أو غيرِ ذلكَ، وحالُ أبي عليّ مَعَ المُبرَّدِ لا تختلِفُ عَنْ حالِهِ مَعَ عُلماءَ آخرينَ، والذينَ ينتمونَ إلى المدرسةِ التي ينتمي إليها أبو عليّ نَفسُهُ، أي (المدرسة البصريّة).

٥٣ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي. الكتاب، تحقيق هارون، عبد السلام محمد، ط٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت.) الجزء الأول ٢٠، ٢٧١.
٥٤ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ١٠١.
٥٥ الفارسي، ٢٥٦.
٥٦ الفارسي، ٥٠٦.
٥٧ الفارسي، ٥٣٣.
٥٨ الفارسي، ٥١٧.

أمَّا موقفُ أبي عليّ الفارسيّ مِنْ عُلماءِ (مدرسة الكوفة) فقد تبايَنَ هُوَ الآخرُ، لكن يُلاحظُ أنّ موقفَهُ كانَ أكثرَ صرامةً وأبعدَ في الرّدِّ على أصحابِ هذه المدرسةِ؛ فهُوَ لم يُصرِّحْ بـ (مذهب الكسائيّ) إلّا في موضعٍ واحدٍ فقط مِنْ كتابه[٥٩]، وهُوَ في الوقتِ الذي يُجوِّزُ فيهِ رَأيًا للفراءِ[٦٠]، ويعُدُّهُ صوابًا[٦١]، فإنّهُ يَرُدُّ عليه في توجيهِ إعرابيٍّ لـ (ما) في قولِهِ تعالى: **{ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ}** (السجدة ١٧) بأنّها مرفوعةٌ بـ (أُخْفِيَ)[٦٢]، فيقولُ الفارسّي:" وزَعَمَ الفرّاءُ: أنَّ ارتفاعَهُ على هذهِ القِراءةِ على هذا الحَدِّ بـ (أُخْفِيَ)، وذلكَ يُفْسِدُ عندَنا، كما فَسَّدَ أنْ يكونَ (زَيد) في قولِنا: زيدٌ ضُرِبَ مُرتفعًا بِضُرِبَ مِنَ الجِهاتِ التي ذَكَرَها أبو العبّاسِ في أماليهِ وكُتُبِهِ"[٦٣]، فأبو عليّ يدحضُ في هذا الموضعِ الرأي بالرأي، بمعنى أنَّهُ يَرُدُّ قولَ الفرّاءِ بقولِ المبرَّد.

وأحيانًا يُخطِّئ الفرّاءَ بقولِ ابنِ السَّراجِ، مِنْ ذلك مَثَلًا قولُهُ: " أنْشَدَ أبو بَكْرٍ عَنْ ابنِ الجَهْمِ عَنِ الفَرّاء[٦٤]*:

مِنْ طَالِبِينَ لِبُعْرانٍ لَهُمْ شَرَدَتْ كَيْما يَحِسُّونَ مِنْ بُعْرانِهِمْ خَبَرَا

قالَ الفرّاءُ: أراد: (كيف)، فَرَخَّمَ قال أبو بكر: وهذا خطأ، وهو كما قال. ... "[٦٥]، ثُمَّ يبسُطُ أبو علي القَولَ في هذه المسألةِ مُعزِّزًا رأيَهُ، ومخطِّئًا رأيَ غيرِهِ.

وقَدْ يَسِمُ الفارسيّ تأويلَ الفرّاءِ لقولٍ ما بـ (الفاسد المُسْتَكْرَه)[٦٦] [٦٧].

يتّضِحُ مِمّا مَرَّ أنَّ أبا عليّ كانَ مُتزِّمتًا في رأيهِ إزاءَ رَأي غيرِهِ مِنَ اللغويينَ الذينَ ينتمونَ إلى المدرسةِ الكوفيّة، وقد لا يكونُ مِنَ المغالاةِ أنْ يُقالَ عَنهُ إنّهُ كانَ متحامِلًا عليهم، وقد بانَ ذلكَ جليًّا في موقفِهِ مِنْ إمامٍ مِنْ أئمّتِها.

---

٥٩ الفارسي، ٢٤٢.
٦٠ الفارسي، ١٤٢، ١٤٥.
٦١ الفارسي، ٢١٩.
٦٢ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، وعبد الفتاح اسماعيل الشلبي، ط١ (مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة،د.ط.)، الجزء الثاني ٣٣٢.
٦٣ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ٢٦٨.
٦٤ الفراء، معاني القرآن، الجزء الثالث ٢٧٤.
٦٥ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ٣٤٩.
٦٦ الفارسي، ٣٨٥.
٦٧ الشيباني، "مآخذ أبي علي الفارسيّ على مَنْ سَبَقَهُ – البغداديات، والعسكريات، والإيضاح، والتكملة، والشيرازيات، والعضيدات، " ٥١.
* البيت مِمّا لم يُنسَبْ لقائلٍ

ثالِثًا: أبو علي ومسألتا السماع والقياس

السماعُ والقياسُ أصلانِ أصيلانِ مِنْ أُصولِ العربيّة، وعليهما يكونُ التعويلُ – بشَكْلٍ كبيرٍ – في التأليفِ اللغويّ، وقد حَوى كتابُ (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) ما حَوى مِنْ هذينِ الأصلينِ، لكنْ يُلاحظُ أنَّ كفّةَ أحَدِهما تَرْجُحُ على الآخرِ، ليسَ فيما أورَدَهُ أبو علي مِنْ مسائلَ في هذينِ الأصلينِ، وإنّما في بيانِ رأيِهِ في القضيةِ بِرُمّتِها، يقولُ في هذا الصَّدَدِ بعدَ أنْ ذَكَرَ مسألةً للمبرّدِ: " ألَا تَرى: أنَّهُ قَدْ يجوزُ في القياسِ أشياءُ كثيرةٌ لا يَجِيءُ بِهِ الاستعمالُ، فإذا لَمْ يُستعملْ لَهُ تُرِكَ، وإنْ أجازَهُ القياسُ، فلا يُسْتَعْمَلُ في الكلامِ: وَذَرَ، ولا وَدَعَ، ولا ما أشْبَهَ ذلكَ؛ لامتناعِهِ في الاستعمالِ، وإن أجازَهُ القياسُ، وكذلكَ إظهارُ الفِعْلِ في هذا المَوْضِعِ [الموضِع الذي هُوَ بِصَدَدِهِ] لا يجوزُ لشذوذِهِ عَنِ الاستعمالِ، وإن أجازَهُ القياسُ.

وهذه العِلَلُ إنّما تُسْتَخْرجُ وتُوَضَّعُ بَعْدَ سماعِ الشَّيْءِ واطِّرادِهِ في الاستعمالِ؛ ليوصَلَ إلى النُّطْقِ بالشَّيءِ على حَسَبِ ما نَطَقَ بِهِ أهْلُ اللغةِ، فإذا أدَّى إلى خلافِهِ وَجَبَ أنْ يَشُذَّ ويُطَّرَحَ؛ فَحُكْمُ السَّماعِ في الشَّيْء أنْ يَتَقَدَّمَ القياسُ، فإذا لم يَتَقَدَّمْهُ فلا مَوْضِعَ للقياسِ؛ لأنَّهُ حينئذٍ غَيْرُ مُوْصِل إلى المُراد، ولا مُؤَدٍّ إلى الغَرَضِ المطلوبِ، ألَا تَرى: أنّ الغَرَضَ في استخراجِ هذا القياسِ إنَّما هُوَ أنْ يَتَكَلَّمَ غيرُ العربيِّ الفَصيحِ بلزومِهِ إيّاهُ، واستعمالِهِ لَهُ كما يَتَكلَّمُ العربيُّ الفَصِيحُ، فإذا أدّى إلى خِلافِ كلامِ العَرَبِ كان فاسِدًا، وخِلافَ ما قُصِدَ بِهِ لَهُ "[٦٨]، فالسماعُ مُقدّمٌ على القياسِ كما هُوَ معروفٌ، وهُوَ أهمُّ عندَ أبي علي، بَلْ إنَّهُ لا قيمةَ للقياسِ إذا لم يُقدّمْهُ السماعُ، وما ذلكَ إلّا ليوصَلَ مِنْ خلالِهِ (أي السماع) إلى ما تكلَّمَ بِهِ أهلُ اللغةِ، ويُنطقُ باللغةِ كما ينطِقُها العربيّ الفصيحُ.

أمّا مظاهِرُ السماعِ والقياسِ التي تجلَّتْ في كتاب (المسائل المشكلة) فإنَّها يُمكنُ أنْ على النحو الآتي:

٦٨ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ٣٠٥_٣٠٦.

أوّلًا: السماع

تُرادِفُ كلمةُ (السماع) كلمةَ (النقل) عند القُدماءِ، ويُعرَّفُ عندهُم بأنّهُ: " الكلامُ العربيّ الفصيحُ المَنقولُ بالنقلِ الصحيحِ، الخارجُ عَنْ حدِّ القلّةِ إلى حدِّ الكثرةِ "[٦٩]، أو هُوَ " ما ثَبَتَ في كلامِ مَنْ يوثَقُ بفصاحتِهِ؛ فَشَمِلَ كلامَ الله تعالى، وهُوَ القرآنُ الكريمُ، وكلام نبيّهِ ﷺ، وكلام العَرَب قبلَ بعثتِهِ، وفي زَمَنِهِ وبعدِهِ، إلى أنْ فَسَدَتِ الألسنةُ بكثرةِ المولّدينَ نَظمًا ونَثْرًا عَنْ مُسلمٍ وكافِرٍ[٧٠] "، وإذا كانَ التعريفُ الأوّلُ شامِلًا لكُلِّ ما نُقِلَ عَنِ العربِ مِنْ دُونِ مُحدِّداتٍ زمانيةٍ أو مكانيّة، فإنَّ التعريفَ الآخَرَ قَدْ حَدَّ (السماعَ) بضابطٍ زمانيّ، الغَرَضُ مِنْهُ المحافظةُ على صفاءِ اللغةِ، ونقاءِ موارِدها؛ لأنَّ ذلك يعني المحافظةَ على نصِّ كتابِ الله تعالى الذي ارتبطَ بلغةِ العَربِ ارتباطًا مباشِرًا، وعُدَّتْ صيانتُها صيانةً لَهُ، ومِنْ ثَمّ اعْتُمِدَتْ الوسيلةَ الوحيدةَ التي يُفسَّرُ بِها ذلكَ النَّصُّ السماويّ، وتُبانُ بوساطته معانيهِ ومقاصِدُهُ[٧١].

وقدْ أولى أبو علي الفارسيّ السماعَ اهتمامًا خاصًّا، فهُوَ عندَهُ الرافِدُ الأوّل مِنْ روافِدِ العربيّة، فعلى الرغمِ مِنْ كثرةِ النصوصِ القرآنيّة والشِّعريّة، ونصوص الأمثالِ والأقوالِ التي أورَدَها في كِتابِهِ – كما مرَّ – فإنّهُ لم يُهْملْ غير ذلكَ مِنَ المظانِ التي سُمِعَتْ عَنِ العَرَبِ، فقد تكونُ تلكَ المظانُ قراءةً مِنَ القراءات القرآنيّة كقولِهِ في (المسألةِ الأولى): " قالَ سيبويه: زَعَمُوا أنَّ أبا عَمْرو قَرَأَ **{يَاصَالِحُ يتِنَا}** جَعَلَ الهَمْزَةَ ياءً، ثُمَّ لم يَقلبْها واوًا. ولم يَقُولوا هذا في الحَرْفِ الذي ليسَ مُنْفَصِلًا، وهذهِ لُغَةٌ ضعيفةٌ؛ لأنَّ قِياسَ هذا أنْ يقولَ: يا غلامِ وجل[٧٢ ٧٣]"، فالقراءةُ وإنْ كانَتْ ضعيفةً فإنَّهُ يُثيرُ بِها قضيةً، ويجعلُها مدارًا للبحثِ، ويعقدُ لَها (مسألةً) في كتابِهِ.

وقد يذهبُ أبو علي إلى غير ذلكَ المسلكِ مِنَ التعامل مَعَ القراءاتِ؛ فقد يكونُ وَجهٌ مِنْ قراءةٍ ما حُجّةً تدعَمُ ما يراهُ مِنَ الأوجهِ المحتملةِ لأصلِ مُفردةٍ مِنَ المفرداتِ، مِنْ ذلكَ مَثَلًا ما ذهَبَ إليه في قراءةِ مَنْ قَرَأَ (يا أَبَتَ) بالفَتْحِ، إذْ يقولُ: " فأمّا قراءةُ مَنْ قَرَأَ: **{ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَاأَبَتَ لِمَ تَعْبُدُ}**

٦٩ الأنباري، أبو البركات. الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلّة في أصول النحو تقديم وتحقيق الافغاني، سعيد (سوريا: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م)، ٨١.

٧٠ السويطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق وشرح فجال، محمود ط١ (دمشق: دار القلم، ١٩٨٩م)، ٦٧.

٧١ شويحط، إبراهيم أحمد محمد و خريسات، محمود سالم "حقيقة السماع ومراحل تقعيد اللغة" مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد ٤٤، المجلد ٤ (٢٠١٧م) ١٥٨.

٧٢ شويحط و خريسات، ٧٧.

٧٣ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الكتاب، تحقيق: هارون، عبد السلام محمد، ط٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت) الجزء الرابع ٣٣٨.

مريم ٤٢ فَفَتَحَ التاءَ[٧٤] [٧٥]، فحدَّثنا أبو بَكر عَنْ أبي العبّاسِ أنَّ أبا عُثمانَ قالَ: هِيَ عندي على تقرير الإضافةِ كأَنَّهُ قالَ: يا أبتي، فَقَلَبَ وأبدَلَ فقالَ: يا أبتا. ... "[٧٦]، ثُمّ يسترسِلُ في بَسْطِ القولِ في هذه المسألةِ إلى أنْ يَخْلُصَ إلى القولِ: " وهذا الذي قالَهُ أبو العبّاسِ مِنَ الفَصْلِ بينَ الياءِ والألفِ في الحَذْفِ قويٌّ عِندي [٧٧]"، وهكذا هُوَ ديدنُ أبي علي في التعامُلِ معَ القراءاتِ القرآنية التي يَرى في بَعْضِها الجوازَ[٧٨]، وبعضِها الآخرَ السَّهْلَ السائغَ[٧٩]، أو غيرَ ذلك.

أمّا الرافِدُ السماعيّ الآخَرُ الذي اعْتَمَدَهُ الفارسيّ في (المسائل المشكلة) فَهُوَ (اللهجات العربيّة)، فَهُوَ في الغالبِ يَذْكُرُ لَهجةً مِنَ اللهجاتِ، ويُبيّنُ موقِفَهُ منها بإطلاق الوصفِ الذي يَراهُ مُناسِبًا لِلَهْجةٍ ما، أو لِلُغَةٍ سَمِعَها عَنِ العَرَبِ، يقولُ مَثَلًا في معرضِ حديثِهِ عَنِ الهمزةِ: " ويَدُلُّ أيضًا على أنَّ الهمزةَ، وإن كانت مُخَفَّفةً فَهِيَ كالمُحَقَّقةِ، أنَّ مَنْ خَفَّفَ (رويا)*لم يَقْلِبْها، ولم يُدْغِمْها في الياءِ، كما لا يُدْغِمُها مُحَقَّقَةً فيها، وهِيَ اللغةُ الفاشيةُ الجيّدةُ "[٨٠]، فأبو عليّ وإنْ لم ينسِبْ اللغةَ إلى أهلِها في هذا الموضِعِ، وفي غيرِهِ مِنَ المواضِعِ[٨١]، فإنّهُ يُصَرِّحُ – في موضعٍ آخر – بمصدرِ هذه اللغةِ، كما فَعَلَ في نسبةِ لُغتي تميمَ والحجازِ إلى أهلِها في التعامُلِ مَعَ خَبَرِ (ما) النافية العاملة عَمَلَ (ليس)[٨٢].

ثانيًا: القياس

أوردَ أبو البركاتِ الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ) في كتابِهِ (لُمع الأدلّة في أُصُول النحو) عدّةَ تعريفاتٍ لـ (ـقياس) فقالَ: " هُوَ حَمْلُ فرعٍ على أصلٍ بِعلّةٍ، وإجراءُ حُكمِ الأصلِ على الفرعِ، وقيلَ هُوَ إلحاقُ الفرعِ بالأصلِ بجامِعٍ، وقيلَ هُوَ اعتبارُ الشيءِ بالشيءِ بجامِعٍ "[٨٣]، والتعريفاتُ – كما يرى ابن الأنباريّ – متقاربةٌ؛ إذْ لا بُدَّ لكُلِّ قياسٍ مِنْ أربعةِ أشياء، وهي: الأصل، والفَرعُ، والعِلّةُ، والحُكم[٨٤]،

٧٤ بن جني، عثمان. المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق النجدي، علي واخرون د.ط. (مصر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ٢٠٠٤م)، الجزء الأول ٢٣٢، ٢٧٧.
٧٥ ابو عبد الله الحسين خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: مكرم، عبد العال. ط٤ (بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ)، ١٩١-١٩٢.
٧٦ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ٥٠٥.
٧٧ الفارسي، ٥٠٦.
٧٨ الفارسي، ١٩١.
٧٩ الفارسي، ٣٨١.
٨٠ الفارسي، ٩٢.
٨١ الفارسي، ١٠٦، ١١٩، ١٩١.
٨٢ الفارسي، ٢٨٣–٨٤.
٨٣ الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلّة في أصول النحو، ٩٣.
٨٤ الأنباري، ٩٣.

فالقياسُ يقتضي عدّةَ محدِّداتٍ حتى يلزمَ الاعتماد عليه، والاحتكامِ إلى ضابطِهِ، والمحدِّداتُ هِيَ ما ذكَرَهُ ابنُ الأنباريّ، وعدَّها مِنْ لوازمِهِ؛ لذلكَ عُدَّ تعريفُهُ الـ (أجْمع) مِنْ غيرِهِ مِنَ التعريفات[٨٥]؛ ذلكَ لِـمَا فيهِ مِنَ الإحاطةِ بِما يَتَطَلَّبُهُ (القياسُ)، وما يقتضيهُ استعمالُهُ مِنْ ضوابطَ.

وقَدْ أتى (القياس) في المرتبةِ الثانيةِ عندَ أبي علي الفارسيّ، ومرتَبَتُهُ هذه لا تعني أنَّهُ لا يَحظى عندَهُ بالاهتمامِ الكافي، بل إنَّ مرتبَتَهُ تأتَّتْ مِنَ اللازمةِ التي أناطَها الفارسيّ إيّاهُ، وتلكَ اللازمةِ تتعلَّقُ بمقدارِ الفائدة التي تُستحصلُ مِنَ القياسِ، وقد بيَّنَ أبو علي رأيَهُ في هذه المسألةِ مُنظِّرًا فقالَ: " أَلَا تَرى: أنّ الغَرَضَ في اسْتِخْراجِ هذا القياسِ إنّما هُوَ أنْ يَتكَلَّمَ غيرُ العربيّ الفصيحِ بِلُزومِهِ إيّاه، واستعمالِهِ لَهُ كما يَتكلَّمُ العَرَبيُّ الفصيحُ، فإذا أدّى إلى خلافِ كلامِ العَرَبِ كانَ فاسدًا، وخلافَ ما قُصِدَ بِهِ لَهُ، أَلَا تَرَى: أنَّهُ لَمَّا اسْتَتَبَ في كلامِهم ارتفاعُ الاسمِ في إسنادِهم الفِعْلَ إليه مُقَدَّمًا، قُلْنا: الفاعِلُ رُفِعَ، ولو لم يَتَقَدَّمْ استعمالُهُم لَهُ كذلكَ، ثُمَّ دوَّنّاهُ أو عَلِمْناهُ لم نَنْتَفِعْ بهذا القولَ، ولم يَكُنْ لَهُ وَجْهٌ، ولا فيه فائدةٌ، فَعَلى هذا وَضْعُ هذهِ القياساتِ، ثُمَّ إنْ شذّ بَعْدُ عَمّا عليه الكثرةُ وجارٍ عليه الجَمْهرةُ والجُملةُ شَيْءٌ، أُخْبِرَ بِهِ، ونُبِّهَ عليهِ، وأُعْلِمَ أنَّ حُكْمَهُ أنْ يُحْفَظَ، ولا يُحْمَلُ على ما عليهِ الأَكْثَرُ لمخالفتِهِ في السَّمعِ ما عليه الأشيعُ، فيكونُ القياسُ حينئذٍ بذلك موصولًا إلى النُّطْقِ كما نَطَقَ أَهْلُ اللغةِ، هذا فيما اسْتَمَرَّ استعمالُهُ واطَّردَ استماعُهُ.

فأمّا إذا لم يُسْمَعْ الشَّيءُ إلَّا على بِنْيةٍ، ولم يحفظ إلَّا على هيئةٍ، فلا مَعْدِلَ عنهُ إلى ما سِواه، ولا مجاوزةَ فيه إلى ما عَداهُ مِمَّا لم يُسْمَعْ مِنْهُم ولم نَحْفَظْ عنهم، فَعَلى هذا يجري القياسُ النحويُّ وحكمُهُ[٨٦]، فهذا هُوَ الأساس النظريّ لمبدأ (القياس) عندَ أبي علي، أمّا تطبيقاتُ هذا المبدأ في كتابِ (المسائل المشكلة) فإنّها تنطبقُ على ذلك الأساسِ تمامَ الانطباقِ، وهذه هِيَ طريقةُ أبي علي في كتابِهِ – على الأقلّ – بمعنى أنَّهُ يتدرّجُ في تطبيقاتِهِ حتّى يَصِلَ إلى حُكمٍ شامِلٍ وقاعدةٍ عامّةٍ، ثُمَّ تَنفرجُ آراؤهُ وتنبسِطُ أقوالُهُ على تطبيقاتٍ أُخر وأمثلةٍ مُتشابهةٍ.

ومِنْ أمثلةِ (القياس) الواردةِ في (البغداديات) حديثُ أبي علي عَنْ جوازِ حذف (ما) مِنْ (كما)، فيقولُ: " أُلْزِمَتْ (ما) الكاف هُنا كما أُلْزِمَتْ اللام في: اِنْ كانَ لِيَفعلَ، والنونُ في ليَفعَلَنَّ؛ لِئلّا يلتبسُ

٨٥ الزبيديّ، سعيد جاسم. القياس في النحو العربي، ط١ (عمان: دار الشروق، ١٩٩٧م)، ١٧.
٨٦ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ٣٠٦_٣٠٧.
*(رويا) لغة في (رُؤْيا).

كُلُّ واحدٍ مِنْ ذلك بِما ذَكَرْناهُ، وإجازتِهم حذفَ (ما) مِنْ (كما) هذه في الشِّعْرِ مِمّا يَدُلُّ على ما ذَكَرْنا مِنْ جوازِ إمّا تَأْتِني آتِكَ، بغيرِ أنْ تُلْحِقَ الشَّرْطَ أَحَدَ النُّونين؛ لأَنَّهُ إذا جازَ الحَذْفُ فيما يُؤَدّي إلى الاشتباهِ بغيرِهِ فجوازُ حَذْفِ ما لا يَشْتَبِهُ بغيرِهِ أولى"[٨٧]. ومظاهر (القياس) عند أبي علي كثيرة في كتابِهِ، ولها سياقاتُها؛ فقد تكونُ أقيستُهُ لغويّةً تستدعيها طبيعةُ اللغة[٨٨]، أو قد تكونُ أقيستُهُ مِمّا يستجلِبُهُ التداعي المنطقيّ للأشياءِ، وبمعنًى آخَرَ أنَّ الأقيسةَ التي كانَ يراها أبو علي، أو يستعملُها في دراسةِ اللغة كانَ أقيسةً عقليّةً، أو متسلسلةً عقليًّا على الأقلّ.

ثالِثًا: مسائل متفرّقة

تَطرَّقَ أبو عليّ في مسائلِهِ (المشكلة) إلى موضوعاتٍ مُتعدِّدةٍ، وقد عَرَضَ تلكَ الموضوعاتِ بوسائلَ وأساليبَ شكّلَتْ مَلمحًا مُتشابِهًا إلى حدٍّ بعيدٍ يُمكنُ أنْ يُلحظُ في مواضِعَ مختلفةٍ مِنَ الكتابِ، فَمِنْ بينَ (الأساليبِ) التي عَرَضَ بِها أبو عليّ مادةَ كِتابِهِ:

١ .أسلوب (الفنقلة):

الفَنقلةُ (أو المُقاولة) لفظةٌ منحوتةٌ مِنْ قولِهم: (فإنْ قِيلَ أو قالَ أو قُلْتَ) (قُلْنا أو قُلْتُ)، والمقصودُ بها " أسلوبُ تأليفٍ وُجِدَ عِندَ القُدماءِ مِنْ نحويينَ وفُقهاءٍ وغيرهم، ويلجأُ الكاتبُ أو المؤلِّفُ إلى هذا الأسلوبِ عندما تكونُ المسألةُ ذاتَ أهميّةٍ فيبدأُ بطرحِ سؤالٍ مُفترضٍ؛ ليجعلَ القارئَ أقربَ لِفَهْمِ المسألة وإدراكِها "[٨٩]، فالفَنْقَلةُ أسلوبٌ مِنْ أساليبِ التأليفِ العربّي، القصدُ مِنها إشراكُ المتلقّي أو القارئ في المحتوى المعرفيّ الذي يريدُ المؤلِّفُ إيصالَهُ إلى الآخرينَ، بمعنى آخرَ هِيَ طريقةٌ تواصليّةٌ بينَ أطرافِ العَمَلِ المعرفيّ.

وقد اتّخذَ أبو علي الفارسيّ أسلوبَ (الفنقلةِ) وسيلةً لعرضِ الكثيرِ مِنْ مسائلِهِ (المشكلةِ)، وهذا مِمّا لاشكّ فيهِ يَدُلُّ على جدوى ذلكَ الأسلوبِ لدى أبي عليّ في عَرضِ مادةِ كتابِهِ، ومِنْ ذلكَ تمثيلًا لا حصرًا قولُهُ في المسألة (الثامنة والثلاثين) فيما يتعلَّقُ بإلغاء عَمَلِ (الفعل) وتعليقِهِ؛ إذْ يقولُ: " فإنْ قالَ قائلٌ: ما تُنْكِرُ أنْ يعملَ الفِعْلُ المُلْغى في مَوْضِعِ الجُمْلَةِ كما يَعْمَلُ في مَوْضِعِ الجُملةِ المُعَلَّقِ عنها؟

٨٧ الفارسي، ٣٣٦.
٨٨ الفارسي، ٣٠٥_٣٠٦.
٨٩ الحارثي، الكتاب، ٥٧٢.

قيلَ لَهُ: لو عَمِلَ في موضعِهِ لَعَمِلَ في لفظِهِ؛ إذْ لا شيءَ يمنعُهُ مِنْ ذلك في الإلغاء كما يمنعُهُ في التعليقِ فَصْلُ حروفِ الاستفهامِ وما أشْبَهَهُ، فلو كان لَهُ في مَوْضِعِ الجملة عَمَلٌ في الإلغاءِ لكانَ لَهُ أثرٌ في اللفظ؛ إذْ لا مانِعَ يَمْنَعُ مِنْ ظُهُورِهِ فيهِ "[٩٠]، فأبو علي يَطرحُ المسألةَ على شَكْلِ تساؤلٍ مُفتَرَضٍ، ويُجيبُ عنهُ في الوقتِ نَفْسِهِ بذلك الأسلوبِ المعروفِ بـ (الفنقلةِ)؛ ويبدو أنَّ ما لهذا الأسلوبِ مِنْ أثَرٌ في إضفاءِ طابعِ التشويقِ، وإثارةِ الفُضولِ المعرفيّ لدى المتلقّي هو الذي جَعَلَ أبا عليّ يُكثرُ مِنْ استعمالِ تلك الطريقةِ في عَرْضِ مادّةِ (المسائل المشكلة)[٩١]، ورُبّما تكونُ – عندَهُ – هِيَ الطريقةَ المناسبةَ في حلِّ ما كانَ مُشكِلًا مِنَ المسائلِ.

٢. طَرح الأسئلة المفترضة:

تُعدُّ الأسئلةُ ضَربًا مِنْ التأليفِ الذي يَسعى المؤلِّفُ مِنْ خلالِهِ أنْ يُثيرَ حفيظةَ القارئ، ويُحفِّزَ فُضولَهُ المعرفيّ؛ لِيَضمنَ مِنْ خلالِ ذلكَ تواصُلَهُ مَعَهُ، ومِنْ ثَمَّ إشراكَهُ أو تفاعُلَهُ مَعَ المادّةِ المعرفيّةِ التي يطرحُها عليه، ويبدو أنّ ذلك الأمرَ لم يكُنْ خافيًا على أبي عليّ في (بغدادياتِهِ)؛ فقد ضَمَّنَ كِتابَهُ مجموعةً مِنَ الأسئلةِ التي يبدو عليها طابعُ الافتراضِ، وليسَ مِنَ المستبعدِ أنْ تكونَ تلكَ الأسئلةُ معروفةَ الإجاباتِ بالنسبةِ لَهُ، لكنَّ الغَرَضَ مِنْ طَرحِها هُوَ تحقيقُ غاياتٍ أُخرَ، ومِنْ بينِ المواضِعِ التي عَرَضَ فيها أبو عليّ مسائلَهُ على هيأةِ سؤالٍ قولُهُ في المسألة (الرابعة والثلاثين): " سَألَنا سائلٌ عَنْ قولِهم: مَلِيٌّ مِنَ النَّهارِ، مِمّا أُخِذَ مَلِيءٌ؟

فقلت: المَلا المُتَّسَعُ مِنَ الأَرْض، والمَلاوةُ مِنَ الدَّهْرِ: الطويلُ مِنَ الزَّمَنِ، ومِنْهُ تَمَلَّيْتُ حَبِيبًا، وقولُهُ تعالى: ((**وَأَمْلَى لَهُمْ**)) **محمد ٢٥** أمْهَلَهُمْ وأوْسَعَ لَهُمْ في المُدّةِ، فكانَ المَلِيُّ كالمُتَّسَعِ، واللامُ مِنْ (مَلِيٌّ) ياءٌ منقلبةٌ عَنِ الواوِ[٩٢]"، فأبو علي لم يَكْتَفِ بِعَرْضِ السؤالِ والإجابةِ عَنهُ، وإنَّما حاولَ أنْ يُحيطَ ما يتعلّقُ بالسؤالِ مِنْ جوانبِه جميعًا؛ ليذكرَ أكثرَ مِنْ موضوعٍ في الوقتِ نفسِهِ، وتزدادَ الفائدةُ مِنْ جوابِهِ على سؤالِ (السائلِ). ولهذه الطريقةِ مِنْ عَرضِ مادةِ كتابِ (المسائل المشكلة) محالٌ غيرُ الذي ذُكِرَ، وفيها يَسْلُكُ أبو عليّ مسلكَهُ الذي مَرَّ ذِكْرُهُ في عَرْضِ السؤالِ[٩٣].

٩٠ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ٣٦٦.
٩١ الفارسي، ١١٤، ١٥٦، ٢٥٧، ٢٩٨، ٣٣٨، ٣٦٩، ٤٠٣، ٤٨٣، ٤٩٢.
٩٢ الفارسي، ٢٣٩.
٩٣ الفارسي، ١١٧، ١١٩، ١٧٦، ٢٢٥، ٢٤٧، ٣٥٥، ٥٢٩.

٣. كثرة التعليلات:

يُعرَّفُ التعليلُ في الاصطلاحِ بأنَّهُ "ما يُسْتَدلُّ فيهِ مِنَ العِلَّةِ على المَعلولِ"[٩٤]، ويُسمّى البُرهان[٩٥]، وهُوَ أيضًا ما يُبيّنُ عِلَّة الشيءِ[٩٦]، وبمعنًى آخرَ "هُوَ أنْ يريدُ المُتكَلِّمُ ذِكْرَ حُكْمٍ واقِعٍ أو مُتَوَقَّعٍ فَيُقَدِّمُ قَبْلَ ذِكْرِهِ عِلَّةَ وُقُوعِهِ؛ لكونِ رُتْبةِ العِلَّةِ أنْ تُقَدَّمَ على المَعْلولِ[٩٧ ٩٨]"، فالتعليلُ أداةٌ يُعْمَدُ إليها لإضفاءِ الطابعِ العَقْليِّ والتَّسَلْسُلِ المنطقيّ لحدوث الأشياءِ وتراتُبِ وقُوعِها؛ لأنَّ ذلكَ باعِثٌ للاطمئنانِ ومدعاةٌ للاقتناعِ والتصديقِ.

ويبدو أنّ أبا علي قَدِ اتَّخذَ مِنَ (التعليلِ) سبيلًا لإسباغِ نوعٍ مِنَ (القعلانيّةِ) أو (المنطقيّة) على مسائلِهِ (المشكلة)؛ فقد تعدَّدَتِ المواضعُ التي حاولَ فيها (تعليلَ) أو (تَفْسيرَ) هذا الحَدَثَ اللغويّ الذي يَمرُّ عليهِ، أو تلكَ المسألةَ التي يعرضُ لها، ومِنْ ذلكَ مَثَلًا قولُهُ في المسألةِ (السابعة عشرة) عند ذكر (التَّعجّب) بـ (كان) إذْ قالَ: " قِيلَ: إنَّ (كان) التي تَدْخُلُ على المبتدأِ والخَبَرِ لا يجوزُ أنْ تَقَعَ فِعْلًا في التَّعَجُّبِ؛ وذلك أنَّهُ قَدْ يَدُلُّ على زَمانٍ ماضٍ، والأفعال التي لا تزيدُ* لا يجوزُ أنْ يُتَعَجَّبَ مِنْها، فكما لا يجوزُ التَّعَجُّبُ مِنَ الأفعالِ غَيْرِ المَزيدةِ، كذلكَ لا يجوزُ التَّعَجُّبِ مِنْ (كانَ) هذهِ، أَلَا تَرى: أنَّهُ لا يكونُ زمانُ ماضٍ أَشَدَّ مُضِيًّا مِنْ زمانٍ آخَرَ ماضٍ، فلا يجوزُ أنْ تَقَعَ تلكَ في التَّعَجُّبِ لِما قُلْنا [٩٩]"، فأبو علي لا يكتفي بتعليلِ عدم التعجُّبِ بـ (كانَ) بمقارنَتِها بأفعالٍ أُخَرَ، وإنّما رَاحَ يَلْتَمِسُ (تعليلًا) منطقيًّا، أو (سَببًا) عقليًّا يُقنعُ بِهِ الآخرين بصحَّةِ ما ذَهَبَ إليهِ؛ إذْ مِنَ الطبيعيّ جدًّا ألّا يكونَ زَمانٌ أشدَّ مُضيًّا مِنْ زمانٍ آخرَ، فالماضي واحِدٌ بِحُكمِ العقلِ، وهذا الحُكم هو الذي يقضي ألَّا يُتَعَجَّبَ بـ (كانَ) الماضية، أو الدالةِ على الماضي.

---

٩٤ التهاوني، محمد علي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق. علي دحروج، ط١ (لبنان: لبنان ناشرون، ١٩٩٦م)، الجزء الأول ٧٩٤.

٩٥ التهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.

٩٦ أحمد خضير عباس، "أسلوب التعليل في اللغة العربية" (الجامعة المستنصريّة، ١٩٩٩م)، ٢.

٩٧ العدوانيّ، ابن أبي الإصبع. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق. حفني محمد تحقيق شرف، د.ط. (الجمهورية العربية المتحدة: لجنة إحياء التراث الاسلامي، د.ت.)، ٣٠٩.

٩٨ الكوفي، أيوب بن موسى. الكليات، ٢ط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م)، ٢٩٤.

٩٩ الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ١٦٨.

* أي الأفعال التي لا تقبل التفاضُل كـ (مَرِضَ) و (مات) وغيرهما.

ولأبي علي مواضِعُ أُخَرُ في كتابِهِ سَعى لتسويغها عقليًّا، وتعليلِ حُدوثِها بالأسبابِ التي تبعثُ على الإقناعِ، وتزيدُ مِنَ الاطمئنانِ إلى صحَّتِها[١٠٠]، وليسَ غريبًا على أبي علّي سُلوكُ هذا المنحى مِنَ التناولِ في كتابِهِ؛ فَقَدْ اجْتَمَعتْ في الرّجُلِ مجموعةٌ مِنَ الخصالِ العقلية والمزايا البيئةِ التي أهّلَتْهُ لأنْ يَدْرسَ اللغةَ وما يحكمُها مِنْ علاقاتٍ، ومِنْ ثَمَّ يَعْرِضُها بالطريقةِ التي تجعلُها قريبةَ المأخَذِ، ويسيرةَ الفَهْمِ والتفسير[١٠١].

١٠٠ الفارسي، ٨٨، ١٣٤، ١٧٠، ٤٦٧، ٨٢٧.

١٠١ شلبي، أبو علي الفارسي حياتُهُ، ومكانتُهُ بينَ أئمّةِ التفسيرِ العربيّة وآثارُهُ في القراءات والنحو، ٨٨.

النتائج:

لعلَّ مِنْ النتائج التي يمكنُ أنْ يُخلصَ إليها بعدَ الخوضِ في موضوع (**منهج أبي علي الفارسيّ في كتابه المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**) هِيَ الآتية:

١.سمّى أبو علي الفارسيّ كتابَهُ (المسائل المشكلة)؛ ليعرضَ مجموعةً من القضايا اللغوية والنحويّة التي عَرَضَتْ لَهُ، وكانتْ مثارَ إشكالاتٍ ومواقفَ متباينةٍ، ويُبيّنَ بعد عرضها، وبَسْطِ القولِ فيها رَأيَهُ فيها، ومذهبَهُ في حلِّ تلكَ (المسائل المشكلة).

٢.لم يُفردْ أبو علي الفارسيّ مسائلَهُ (المشكلة) بحسبِ ما تتضمّنُهُ كُلُّ مسألةٍ مِنْ موضوعٍ؛ فالموضوعات تتداخلُ مَعَ بعضِها في المسألةِ الواحدةِ، ومستوياتُ اللغةِ قَدْ تُعالجُ تحتَ مُسمّى واحِدٍ، ولا غرابةَ في ذلكَ إذا عُرِفَ أنّ طبيعةَ التأليفِ اللغويّ التي كانتْ قائمةً على هذا الأساس.

٣.عوّلَ أبو علي الفارسيّ في كتابِهِ على الشواهدِ القرآنية بشكل كبيرٍ؛ فهي تأتي عندَهُ بالمرتبة الأولى تمثيلًا واستشهادًا، ثُمَّ تأتي بعد تلك الشواهِدِ شواهِدُ الشِّعْرِ والأرجاز، وبعدَها الأمثالُ والأقوالُ، ولم يُولِ الحديثَ الشريفَ الاهتمامَ الكافيّ؛ فقد كانتْ شواهدُهُ في هذا الجانبِ محدودةً جدًّا.

٤.لكتابِ سيبويه أثَرٌ في مسائلِ أبي علي المشكلة؛ فقد اتّخَذَ " الكتابَ " مرجعًا لمادةِ كتابِهِ، واستندَ إليه في مواضعَ كثيرةٍ، فكانَ لَهُ النصيبُ الأوفرُ مِنهُ، وهو بذلكَ يكشفُ عنْ طبيعةِ مذهبِهِ في التعاملِ مَعَ اللغةِ الذي يعضدُهُ كثرةُ إيرادِهِ للأعلامِ الذينَ ينتمي إليهم شيخُهُ سيبويه.

٥.أولى أبو علي مسألة (السماع) اهتمامًا خاصًّا في كتابِهِ؛ فَهِيَ عندهُ مقدَّمةٌ على (القياس)؛ وذلك تبعًا للفائدةِ التي تُتَحصَّلُ مِنْ إيرادِ النماذجِ (السماعيّة).

٦.سَلَكَ أبو علي في عرضِ مادّةِ كتابِهِ مسالكَ مختلفةً تَبعًا لنوعِ المسألةِ التي يُريدُ الوقوفَ عليها، والطريقةِ التي يراها مناسِبةً لحلِّ (مُشكلِ) تلك المسألةِ، فقد يرى أنّ حلّ مسألةٍ ما يكمنُ في إشراكِ المتلقّي في التفكير بها، وقد يراهُ في طرحِ الأسئلةِ المفترضة التي تتعلّقُ بمسألةٍ أخرى، وقد يرى أنَّ التعليلاتِ الكثيرةَ هي التي تتكفّل بالوقوف على المسألةِ، وحلِّ ما يكتنفُها مِنْ مُشكلٍ.

المصادر:

القرآن الكريم
الأبرص. ديوان عبيد بن الأبرص. شرح نصار، حسين. ط١. مكتبة مصطفى الحلبي، ١٩٥٧.
الأنباري، أبو البركات. الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلّة في أصول النحو. .تقديم وتحقيق: الاقغاني، سعيد. سوريا: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧.
ـــــــنزهة الألبّاء في طبقات الأدباء..تحقيق: السامرائي، إبراهيم. ط٣. الزرقاء – الاردن: مكتبة المنار، ١٩٨٥.
البغدادي، الخطيب. تاريخ بغداد. . تحقيق: معروف، بشار عواد. ط١. بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ٢٠٠٢.
الترمذيّ، محمد بن عيسى بن سَوْرة. الجامع الكبير (سنن الترمذي). تحقيق: معروف، بشار عواد. د.ط. بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٩٨.
التهاوني، محمد علي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم . علي دحروج. ١ط. لبنان: لبنان ناشرون، ١٩٩٦.
الجبوريّ، عبد الله. شعر عبد الله بن الزبعرى. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١.
الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد. تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح). تحقيق: عطار، أحمد عبد الغفور. ط٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧.
الحارثي، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. تحقيق:هارون، عبد السلام محمد. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي د.ت.
الحموي، ياقوت. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء) تحقيق: عباس، إحسان. ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣.
.ـــــــمعجم البلدان. د.ط. بيروت: دار الفكر د.ت.
الدؤلي، أبي الأسود. ديوان أبي الأسود الدُّؤليّ. تحقيق: الدجيلي، عبد الكريم. د.ط. بغداد: شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، ١٩٥٤.
الزبيديّ، سعيد جاسم. القياس في النحو العربي. ط١. عمان: دار الشروق، .١٩٩٧
الزركلي، خير الدين. الأعلام. ط١٥. بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢.
السيوطي، جلال الدين. الاقتراح في أصول النحو وجدلِهِ. تحقيق وشرح: فجال، محمود. ط١. دمشق: دار القلم، ١٩٨٩.
.ـــــــبُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: إبراهيم، محمد أبو الفضل. لبنان: المكتبة العصرية د.ت.
الشيباني، بلسم عبد الرسول وحيد علي. "مآخذ أبي علي الفارسيّ على مَنْ سَبَقَهُ–البغداديات، والعسكريات، والإيضاح، والتكملة، والشيرازيات، والعضيدات." جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
العدوانيّ، حفني محمد ابن أبي الإصبع. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن. . تحقيق شرف. د.ط. الجمهورية العربية المتحدة: لجنة إحياء التراث الاسلامي د.ت.
الفارسي، أبو علي. المسائل العسكريات لأبي علي الفارسيّ.. تحقيق: عمايرة، إسماعيل. مراجعة: موسى، نهاد. عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٨١.
.ـــــــالمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات.. تحقيق: السنكاوي، صلاح الدين عبد. د.ط. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٣.
الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق: النجاتي، أحمد يوسف و النجار، محمد علي ،و الشلبي، عبد الفتاح اسماعيل. ط١. مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة د.ت.
القفطيّ، أبو الحسن. إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق: إبراهيم،محمد أبو الفضل. ط١. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢.
الكوفي، أيوب بن موسى. الكليات. ٢ط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨.

الميداني، أحمد بن محمد. مجمع الأمثال. تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين. بيروت: دار المعرفة د.ت.

اليمانيّ، عبد الباقي بن عبد المجيد. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. تحقيق: دياب، عبد المجيد. ط١. الرياض: شركة الطباعة العربية، ١٩٨٦.

بن جني، عثمان. المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها.. تحقيق: النجدي، علي واخرون. د.ط. مصر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ٢٠٠٤.

بن كلثوم، عمرو. ديوان عمرو بن كلثوم.حققه وشرحه: يعقوب، أميل بديع. ط١. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٩١.

جرير. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: طه، نعمان محمد أمين. ط٣. دار المعارف، ١٩٨٦.

خالويه، ابو عبد الله الحسين. الحجة في القراءات السبع. عبد العال مكرم. ط٤. بيروت: دار الشروق، ١٤٠١.

خلكان، ابن. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان .. تحقيق: عباس، إحسان. ط١. بيروت: دار صادر، ١٩٠٠.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبرالحارثي. الكتاب. تحقيق: .هارون، عبد السلام محمد. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨.

شلبي، عبد الفتاح إسماعيل. أبو علي الفارسي حياتُهُ، ومكانتُهُ بينَ أئمّةِ التفسيرِ العربيّة وآثارُهُ في القراءات والنحو. ط٣. جدة: دار المطبوعات الحديثة، ١٩٨٩.

شويحط، إبراهيم أحمد محمد ومحمود سالم خريسات. "حقيقة السماع ومراحل تقعيد اللغة." مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية .(٢٠١٧) ٤٤،٤

عباس، أحمد خضير. "أسلوب التعليل في اللغة العربية." الجامعة المستنصريّة، ١٩٩٩ .

عثمان، الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن. سير اعلام النبلاء .عبد الحليم، محمد بن عبادي. ط١. القاهرة: مكتبة الصفا، ٢٠٠٣ .

منظور، ابن. لسان العرب. ج٢. القاهرة: دار المعارف د.ت.

References

Holy Quran

Abbas, Ahmad Khudayr. "Aslub al-Ta'leel fi al-Lughah al-'Arabiyyah." Al-Jami'a al-Mustansiriyyah, 1999.

Al-Abras. Diwan Ubayd ibn al-Abras. Explanation by Hussein Sharh Nasar. 1st ed. Maktabat Mustafa al-Halabi, 1957.

Al-Adwani, Ibn Abi al-Iṣba'. Tahrir al-Tahbir fi San'at al-Shi'r wal-Nathr wa Bayan I'jaz al-Qur'an. Edited by Hafni Muhammad Tahqiq Sharaf. n.d. Arab Republic of Egypt: Lajnat Ihya' al-Turath al-Islami, n.d.

Al-Anbari, Abu al-Barakat. nuzhat al-Alba' fi Tabaqat al-Adabba'. Edited by Ibrahim al-Samarai. 3rd ed. Zarqa, Jordan: Maktabat al-Manar, 1985.

Al-Anbari, Abu al-Barakat. Al-Ighrab fi Jadl al-I'rab waluma al-Adillah fi Usul al-Nahw. Edited by Al-Iqani, Saeed Taqdim. Syria: Matba'at al-Jami'a al-Suriya, 1957.

Al-Baghdadi, Al-Khatib. Tarikh Baghdad. Edited by Maroof, Bashar Awad. 1st ed. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 2002.

Al-Du'ali, Abu al-Aswad. Diwan Abu al-Aswad al-Du'ali. Edited by 'Abd al-Karim al-Dajili. Baghdad: Shirkat al-Nashr wal-Tiba'a al-'Iraqiyya al-Mahduda, 1954.

Al-Farisi, Abu Ali. Al-Masa'il al-Askariyat li-Abi Ali al-Farisi. Edited by'Amaira ,Isma'il Ahmad and al-Mawsa Nahad. Amman: Al-Jami'a al-Urduniyya, 1981.

Al-Farisi, Abu Ali. Al-Masa'il al-Mushkilah al-Ma'rufah bi al-Baghdadiyat. Edited by Salah al-Din 'Abd al-Sinkawi. Baghdad: Matba'at al-'Ani, 1983.

Al-Farra', Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad. Ma'ani al-Qur'an. Edited by Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad 'Ali al-Najjar, and 'Abd al-Fattah Isma'il al-Shalabi. 1st ed. Egypt: Dar al-Misriyyah lil-Ta'leef wa al-Tarjamah, n.d.

Al-Hamwi, Ya'qub. Mojam al-Buldan. Beirut: Dar al-Fikr, n.d.

Al-Hamwi, Ya'qub. Irshad al-Arib ila Ma'rifat al-Adib (Mu'jam al-Adib). Edited by Ihsan 'Abbas. 1st ed. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1993.

Al-Harithi, Sibawayh, 'Amr ibn 'Uthman ibn Qunbar. Al-Kitab. Edited by Harun 'Abd al-Salam Muhammad. 3rd ed. Cairo: Maktabat al-Khanji, n.d.

Al-Jawahiri, Isma'il ibn Hammad. Taj al-Lughah wa Sahah al-Arabiyyah

(Sahah). Edited by Ahmad Abdul Ghafur ‘Atar. 4th ed. Beirut: Dar al-’Ilm lil-Malayin, 1987.

Al-Jubouri, Abdullah. Poetry by Abdullah ibn al-Zubayri. 2nd ed. Beirut: Mu’assasat al-Risalah, 1981.

Al-Kufi, Ayyub ibn Musa. Al-Kuliyat. 2nd ed. Beirut: Mu’assasat al-Risalah, 1998.

Al-Midanī, Ahmad ibn Muhammad. Majma’ al-Amthal. Edited by Muhammad Muhyi al-Din ‘Abd al-Hamid. Beirut: Dar al-Ma’rifah, n.d.

Al-Qifti, Abu al-Hasan. Inbah al-Ruwat ‘ala Anbah al-Nuhat. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. 1st ed. Cairo: Dar al-Fikr al-’Arabi, 1982.

Al-Shaybani, Balsam Abdul Rasul Wahid Ali. "Makhadha’ Abu ‘Ali al-Farsi ‘ala Man Sabaqahu - Al-Baghdadiyat, Al-Askariyat, Al-Izdah, Al-Takmilah, Al-Shiraziyat, Al-Udidadat." University of Baghdad, 2002.

Al-Suyuti, Jalal al-Din. Al-Iqtirah fi Usul al-Nahw wa Jadlihi. Edited by Mahmoud Fajal. 1st ed. Damascus: Dar al-Qalam, 1989.

Al-Suyuti, Jalal al-Din. Bughiyat al-Wa’at fi Tabqaat al-Lughawiyin wa al-Nuha. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Lebanon: Al-Maktabah al-Asriyyah, n.d.

Al-Tahawni, Muhammad Ali. Kashaf Istitlat al-Funun wal ‘Ulum. Edited by Ali Dahrour. 1st ed. Lebanon: Lebanon Nashrun, 1996.

Al-Tirmidhi, Muhammad ibn ‘Isa ibn Sawrah. Al-Jami’ al-Kabir (Sunan al-Tirmidhi). Edited by Bashar Awad Maroof. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1998.

Al-Yamani, ‘Abd al-Baqi ibn ‘Abd al-Majid. Isharat al-Ta’in fi Tarajim al-Nuhat wa al-Lughawiyyin. Edited by ‘Abd al-Majid Diyab. 1st ed. Riyadh: Sharikat al-Tiba’ah al-’Arabiyyah, 1986.

Al-Zirikli, Khair al-Din. Al-A’lam. 15th ed. Beirut: Dar al-’Ilm lil-Malayin, 2002.

Al-Zubaidi, Said Jassem. Al-Qiyas fi al-Nahw al-Arabi. 1st ed. Amman: Dar al-Shorouq, 1997.

Ibn Jinni, ‘Uthman. Al-Muhtasab fi Tabayyun Wujuh Shawa’iz al-Qira’at wa al-I’tidh’an ‘Anha. Edited by ‘Ali and others. Egypt: Wizarat al-Awqaf - al-Majlis al-A’la li al-Shu’un al-Islamiyyah, 2004.

Ibn Khallikan, Ibn. Wafayat al-A’yan wa Anba’ Abna’ al-Zaman. Edited by Ihsan ‘Abbas. 1st ed. Beirut: Dar Sader, 1900.

Ibn Kilis, ‘Amr. Diwan ‘Amr ibn Kilis. Edited by Amil Badee Ya’qub. 1st ed. Beirut: Dar al-Kitab al-Lubnani, 1991.

Ibn Manzur. Lisan al-Arab. Vol. 2. Cairo: Dar al-Ma’arif, n.d.

Jarir. Diwan Jarir bi Sharh Muhammad ibn Habib. Edited by Na’man Muhammad Amin Taha. 3rd ed. Dar al-Ma’arif, 1986.

Khalawayh, Abu ‘Abdullah al-Husayn. Al-Hujjah fi al-Qira’at al-Sab’ah. Edited by ‘Abd al-’Al Makram. 4th ed. Beirut: Dar al-Shurūq, 1401.

Shalabi, ‘Abd al-Fattah Isma’il. Abu ‘Ali al-Farisi Hayatuhu, wa Makanatuhu Bayna A’immah al-Tafsir al-’Arabiyyah wa Atharuhu fi al-Qira’at wa al-Nahw. 3rd ed. Jeddah: Dar al-Matbu’at al-Hadithah, 1989.

Shuwaihat, Ibrahim Ahmad Muhammad, and Mahmoud Salim Khreisat. "Haqiqat al-Sama’ wa Marahil Taq’id al-Lughah." Majallat Dirasat al-’Ulum al-Insaniyyah wa al-Ijtima’iyyah 44, no. 4 (2017).

Sibawayh, ‘Amr ibn ‘Uthman ibn Qanbar al-Harithi. Al-Kitab. Edited by Harun ‘Abd al-Salam Muhammad. 3rd ed. Cairo: Maktabat al-Khanji, 1988.

›Uthman, al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad ibn. Siyar A’lam al-Nubala’. Edited by ‘Abd al-Halim Muhammad Ibn ‘Abadi. 1st ed. Cairo: Maktabat al-Safa, 2003.